١٥حزيران (يونيو)١٩٣٥
١٣ ربيع اول ١٣٥٤

JUNE 15, 1935

ثمن العدد: ٢٥ ملا او ٢٥ مليما
او ٩ غروش سورية او ٢٥ فلسا



THE ARAB ECONOMIC JOURNAL
LE JOURNAL ÉCONOMIQUE ARABE

السنة الاولى
العدد ١٢

Vol. 1
No. 12

الاقتصاديات العربية

تبحث في الشؤون التجارية والمالية والزراعية
والصناعية في جميع الاقطار العربية

تصدرها
شركة المطبوعات العربية المحدودة

مرتين في الشهر

يشترك في تحريرها وموآزرتها نخبة من مفكري
الاقطار العربية

رؤساء التحرير : فؤاد صالح سابا بكلوريوس تجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية. (المحرر المسؤول)

عادل جبر ، اقتصادي

المدير : توفيق فرح

مكتب الادارة : القدس . فلسطين . بناية جمعية التوراة
صندوق البريد ٢٦٨ — تلفون رقم ٢٩٥

الاشتراك السنوي :
٦٠٠ مل في فلسطين وشرقي الاردن
و ٧٥٠ ملا او ١٥ شلنا في باقي الاقطار

مطبعة بيت المقدس — القدس



الاقتصاديات العربية

فهرس مواضيع العدد الثاني عشر

الصفحة

الاقتصاديات العربية

رؤساء التحرير :

فؤاد سابا : بكلوريوس تجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية (المحرر المسؤول)

عارف عبد اقتصادي

المدير :

توفيق فرح

تصدرها شركة المطبوعات العربية المحدودة مرتين في الشهر

تبحث في الشؤون التجارية والمالية والزراعية والصناعية
في جميع الاقطار العربية ويشترك في تحريرها ومؤازرتها
نخبة من مفكري البلاد العربية

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL
LE JOURNAL ECONOMIQUE ARABE

ترسل المكاتبات بعنوان :
ادارة مجلة الاقتصاديات العربية
صندوق البريد ٢٦٨ القدس

تلفون رقم ٢٩٥ القدس

الادارة :
بناية التوراة . شارع يافا . القدس

السنة الاولى عدد ١٢ في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٣٥ و ١٣ ربيع اول ١٣٥٤ Vol. 1 No. 12 JUNE. 15, 1935

النقد الفرنسي

كانت باريس ولا تزال من اهم الاسواق المالية العالمية بعد لندن والسبب في ذلك راجع الى غنى البلاد الفرنسية وقوة الادخار في شعبها . واذا رجعنا الى فرنسا قبيل الحرب الكبرى رأينا ماليتها الخاصة تسير بخطى واسعة نحو النمو المطرد إذ بلغت ايراداتها السنوية في عام ١٩١٣ نحو ١٩٥ مليار فرنك بقيمته الحاضرة ، ومصروفاتها ١٦٥ مليارا فيكون الرصيد ٣٠ مليارا ، ١٢ مليارا منها أتت من ميزانها الحسابي على الرغم من عجز ميزانها التجاري والباقي أي ١٨ مليارا يمثل قيمة الادخار القومي (١) وقد بلغ ما كان الفرنسيون يستثمرونه من الاموال في الخارج كل سنة نحو ٥٦ إلى ٨٤٪ من صافي ايراداتهم المذكورة اعلاه والباقي كان يستثمر في داخل البلاد . والسبب في قلة حاجة البلاد إلى رؤوس الاموال راجع الى ان فرنسا زراعية في الدرجة الاولى ، والزراعة لا تحتاج إلا الى القليل من الآلات الضخمة بعكس الصناعة . وتأخر فرنسا صناعياً عن انكلترا والمانيا مثلاً يعزى الى قلة الفحم الحجري فيها .

أضف الى ما تقدم متانة النظام المصرفي في فرنسا ومؤسساته المالية وعلى رأسها (بنك دوفرانس) الذي اصبح بنك الدولة على الرغم من انه عبارة عن شركة مساهمة عادية كالشركات الاخرى . غير ان الامتيازات الممنوحة له . واهمها حق اصدار الاوراق النقدية ، وحفظ اموال الدولة وادارتها وتعيين سعر القطع الرسمي ، كل ذلك جعله بمكانة تحسده عليها المصارف الاخرى . فهو اليوم منظم مالية فرنسا في الداخل والخارج وحارس ثروتها الذهبية الامين .

اما المؤسسات المالية الاخرى فانها لا تقل اهمية عن

(١) عن مجلة اوربا الجديدة بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٣٠

مثيلاتها في الامم الراقية وان كانت احدث عهداً منها واقل خبرة ومرونة . وقد يلاحظ ان لمصارف بعض البلدان الاخرى كامستردام (هولندة) وزوريخ (سويسرة) فضلاً عن لندن ونيويورك نصيباً من التفوق على مصارف باريس في المعاملات المالية الدولية لا سيا في ميدان فتح الاعتمادات المالية لحساب الخارج بمجرد القبول[1] او التوقيع Grédit par acceptation وتسهيل عمليات القطع في المعاملات التجارية القصيرة الآجال المعقودة في مختلف البلدان الاجنبية . غير ان هذا لا يدعو الى التقليل من شأن المصارف الافرنسية التي امتازت على غيرها بعقد القروض الدولية الهائلة الطويلة الاجل .

واهم المصارف الكبرى في باريس بعد بنك دوفرانس، بنوك الايداع الستة وهي : كريدي ليونه ، وسوسيتي جنرال و كونتوار ديسكونت ، و كريدي اندوستريال إي كمرسيال ، وبنك ناسيونال دو كريدي ٠ ويرى القارىء في الجدول الآتي احصاء باموال البنوك الاربعة الاولى من هذه المصارف خلال سبع سنوات احداها سنة ١٩١٣ التي سبقت الحرب الكبرى[2] :

(١) وذلك يتم اعتياديا بان يوقع البنك بالقبول على كمبيالة يسحبها عليه احد عملائه فيقطعها اي بنك آخر بدون حاجة الى ثلاثة تواقيع كما هي الحال في الكمبيالات الاعتيادية . وهذه العملية مفيدة في تسهيل معاملات الاصدار والاستيراد في التجارة الدولية ، وتخفيض الفوائد ونفقات السحب . وهناك طرق اخرى لهذه العملية والاستفادة منها لم يتسع لها هذا المقال .

(٢) انظر الجدول في العمود المقابل .

اموال اهم بنوك الايداع الفرنسية مقيدة بالوف الفرنكات

	كريدي ليونه			سوسيتي جنرال			كونتوار ديسكونت			كريدي اندوستريال إي كمرسيال		
السنة	راس المال	احتياطي	ودائع	راس المال	احتياطي	ودائع	راس المال	احتياطي	ودائع	راس المال	احتياطي	ودائع
١٩١٣	٢٥ ،٠٠٠	١٦٥،٠٠٠	٢،٢٢٨،٧٠٠	٢٥٠،٠٠٠	١٢٤،٥٠٠	١،٨١١،٥٠٠	٢٠٠،٠٠٠	٢٩،٣٠٠	١،٤١٤،٣٠٠	٢٥،٠٠٠	٢٥،٠٠٠	٢٢٦،٥٠٠
١٩١٩	٢٥٠،٠٠٠	٢ ٤،٦٦٤	٤،٢٦٥،١٠٠	٢٥٠،٠٠٠	٥١،٠٠٠	٤،٢٢٩،٧٠٠	٢٠٠،٠٠٠	٤٤،٤٠٠	٣،٢٧١،٣٠٠	٣١،٠٠٠	٢٦، ٠٠	٥٢٦،٩٠٠
١٩٢٧	٢٥٥،٠٠٠	٢٢٧،٢٠٠	٨،٨٩٨،٧٠٠	٢٥٠،٠٠٠	٧٥،٥٠٠	٩،٧٩٨،١٠٠	٢٥٠،٠٠٠	١٠١،٢٠٠	٧،٢٥٥،٤٠٠	٣٩،٦٠٠	٧٠،٠٠٠	٩٧٠،٣٠٠
١٩٢٨	٢٥٥،٠٠٠	٢٢٧،٢٠٠	١٢،٠٧٤،٥٠٠	٢٥٠،٠٠٠	١٠٦،٠٠٠	١٢،٦٠٨،٤٠٠	٢٥٠،٠٠٠	١١٣،٧٠٠	٩،١٠٤،٦٠٠	٤٣،٨٠٠	٧٠،٠٠٠	١،٣١٥،٧٠٠
١٩٢٩	٤٠٨،٠٠٠	٨٠٠،٠٠٠	١١،٧٩٩،٧٠٠	٣١٩،٠٠٠	٣٠٦،٦٠٠	١١،٧٦١،٧٠٠	٤٠٠،٠٠٠	٤٢٦،٢٠٠	٩،٠٥٤،٧٩٠	٤٣،٨٠٠	٧٠،٠٠٠	١،٢٥٣،٧٠٠
١٩٣٠	٤٠٨،٠٠٠	٨٠٠،٠٠٠	١٣،٣٦٩،٦٠٠	٣٢٠،٣٠٠	٣٨٠،٠٠٠	١٢،٨٠٢،٩٠٠	٤٠٠،٠٠٠	٤٢٩،٩٠٠	٩،٢١١،٨٠٠	٤٣،٨٠٠	٧٠،٠٠٠	١،٢٩٦،٤٠٠
١٩٣١	٤٠٨،٠٠٠	٨٠٠،٠٠٠	١٥،٣٩١،٧٠٠	٣٢٠،٩٠٠	٣٨٧،٠٠٠	١٢، ٤٣،٢٠٠	٤٠٠،٠٠٠	٤٣٣،٦٠٠	٩،٥٠٦،٢٠٠	٤٣،٨٠٠	٧٠،٠٠٠	١،٥٨٣،٠٠٠

وهذه الارقام تدل بوضوح على الرقي المطرد في اعمال لمصارف الفرنسية وان كانت لا تزال تعوزها المرونة التي اتصفت بها بنوك لندن وغيرها . فالمدير العام لبنك من بنوك لندن له مطلق الحرية بعقد صفقات معينة القيمة والمقدار بمجرد رأيه واجتهاده بعكس الحالة في باريس اذ يتحتم على المدير ان يراجع مجلس ادارة البنك في كل عملية سوآء أقلت قيمتها ام عظمت . وهذا يشل حركة العمل ويضيع على البنك فرصاً ثمينة وارباحاً طائلة ، ويعقد سير الامور . ومع هـذا فقد بلغت اعمال القطع في البنوك الستة المذكورة اعلاه بما يقدر بنحو ١،٢١٩ مليوناً من الفرنكات عام ١٩٢٨ و١،٧٤٩ مليوناً عام ١٩٢٩ . فاذا اضيف اليه ما قامت بـه البنوك الاخرى من الاعمال المصرفية عام ١٩٢٩ رأينا المبالغ تصل الى نحو ٣ مليارات فرنك وهذا يعادل ما كانت عليه الحال عام ١٩١٣ . وهو يساوي ١/١٢ من الاعمال المصرفية في الولايات المتحدة و ١/٦ منها في انكلترا .

ويظهر ان هذا اثار اهتمام رجال المال في فرنسا فدعاهم للتفكير في اصلاح الحال ببذل مجهودات كبيرة تمكنهم من السير على الاساليب البريطانية من ذلك اتفاق بعض المصارف الفرنسية والبلجيكية مؤخراً على تأسيس : "Banque d'Acceptation Française" تحت رعاية بنك فرنسا ، برأس مال قدره مئة مليون فرنك للقيام بالاعمال المصرفية الدولية وتوسيع نطاقها .

ولا بد لنا بعد ذكر ما تقدم ان نعرض للفرنك الفرنسي وما طرأ على قيمته من التغيرات هبوطاً وارتفاعاً منذ الحرب الكبرى الى ان تم تثبيته فعلا عام ١٩٢٧ فنقول :

لم يصب الفرنك إبان الحرب تغير مذكور في قيمته بسبب السلف التي كانت انكلترا والولايات المتحدة تقدمها لفرنسا حسب الاتفاقات المعقودة بين الحلفاء الثلاثة ، وبفضل ما كانت انكلترا والولايات المتحدة ترسلانه من المبالغ الطائلة ليصرف على جيوشهما في فرنسا نفسها ، لذلك بقي الفرنك ثابت القيمة حتى عام ١٩١٨ . ولكن الحالة تغيرت منذ سنة ١٩١٩ اي بعد ما انتهت الاتفاقية المذكورة بين الحلفاء فلم تعد انكلترا والولايات المتحدة تقدمان لحليفتهما شيئاً من السلف فشرعت قيمة الفرنك بالهبوط تدريجياً اذ بلغت في نهاية سنة ١٩٢٠ نحواً من ٥٩ فرنكاً للجنيه . ثم بدأ التدهور في سعره بسرعة مقلقة في السنوات التالية فوصل الى ٧٢ فرنكاً في آخر عام ١٩٢٢ و ٩٦ فرنكاً في عام ١٩٢٣ و ١٢٠ فرنكاً في مارس ١٩٢٤ . ولم تغن عن الفرنك شيئاً القروض التي عقدها بنك فرنسا في لندن (٤ ملايين جنيه) ونيويورك (٤٠٠ مليون دولار) لتلافي الحالة فان انتصار احزاب الشمال في انتخابات سنة ١٩٢٤ القى الرعب في قلوب متمولي فرنسا فهربوا اموالهم الى الخارج فاصبح الفرنك في تموز من عام ١٩٢٦ في ادنى دركات الانحطاط اذ بلغ الجنيه ٢٤٠ فرنكاً وربع الفرنك ، والدولار ٤٩ فرنكاً و ٢٢ سنتيماً !

ولم ينشل فرنسا من هذه الهوة السحيقة الا وزارة الاتحاد القومي التي الفها بوانكاريه في اواخر تموز من عام ١٩٢٦ والتي قامت بالاصلاحات المالية العظيمة ومنها تثبيت سعر الفرنك واول اثر مباشر احدثته الوزارة القومية هو عودة الامل والثقة في النفوس فكان من جراء ذلك ان ارتفع الفرنك من تلقاء نفسه الى ٢٠٠ فرنك للجنيه . ثم ارتفع ثانية بعد ان اقر البرلمان مشروع موازنة مالية الدولة

وبتأسيس صندوق لاستهلاك الدين ، والسماح لبنك فرنسا بمشترى الذهب والنقود الاجنبية ليصدر اوراقاً مالية بنسبتها فاشترى من ذلك ما قيمته ٢٠ ملياراً من الفرنكات بين ديسمبر ١٩٢٦ واكتوبر ١٩٢٧ . وكان سعر الفرنك يتفاوت من ١٢٠ فرنكاً للجنيه الى ١٢٥ . وانهال الذهب والنقود الاجنبية على خزائن البنك حتى تجمع لديه منها في اوائل حزيران ١٩٢٨ ما قيمته ٢٩ ملياراً من الفرنكات ما عدا مبالغ اخرى من الجنيهات والدولارات كانت في الخارج لحساب البنك .

وهنا انتهزت وزارة بونكاريه الفرصة فاصدرت قانون النقد الجديد الذي ثبت سعر الفرنك وقدره على اساس الذهب اذ جعل زنته ٦٥ ميلغراماً ونصف الميلغرام من الذهب بعيار ٩٠٠/١٠٠٠ ، وقرر وحدة المعدن (الذهب) ، والغى السعر الاجباري للاوراق النقدية ، والزم بنك فرنسا بضمان تحويلها الى ذهب عند الطلب ، بشرط ان لا يقل المبلغ المطلوب تحويله عن ٢١٥،٠٠٠ فرنك ، وجعل نسبة الذهب المخزون الى الاوراق المتداولة لا تقل عن ٣٥ ٪ من قيمتها . وبديهي ان تقرير وحدة المعدن كان ذا اثر عظيم من الوجهة الدولية اذ اصبح العملاء الاجانب لا يخشون ان يدفع لهم بنك فرنسا قيمة ديونهم فضة بدلا من الذهب كما كان مسموحاً له .

اما الذهب فقد بلغ المكنوز منه في خزائن بنك فرنسا ما قيمته ٦٦١،١٧٧،٠٠٠ جنيه اي انه زاد على نسبة ٣٥ ٪ المقررة بكثير . لهذا يعتبر الفرنك الفرنسي من اثبت النقود قيمة في العالم . غير ان هذه الحالة التي يحسدها عليها كثير من الدول قد سببت لتجارة فرنسا وصناعتها متاعب ملحوظة في الايام الاخيرة حتى صرنا نسمع التذمر ونقرأه على صفحات الجرائد في كل مناسبة ولسنا ندري اتتغلب الحكومة على هذه العقبات ام تضطر الى الخروج عن قاعدة الذهب ؟ ذلك ما سيكشفه لنا المستقبل القريب .

بعد كتابة ما تقدم ، نقلت الانباء البرقية ان رصيد الذهب في بنك فرنسا قد بدأ ينخفض بنسبة واسعة وسريعة اذ بلغ ما صدر منه الى لندن في ٣٠ مايو الماضي اكثر من ١٤ طناً من السبائك الذهبية ، وطنين من الفضة عدا مقادير كبيرة ارسلت اليها بطريق الجو وغيره . ويظهر ان تسرب الذهب الفرنسي سيبقى مستمراً الى ان تستقر الوزارة الجديدة التي ستخلفت وزارة فلاندان على سياسة ثابتة تعيد الى النفوس طمأنينتها السابقة . وقد رفع بنك فرنسا سعر القطع حتى بلغ ٦ ٪ وقرر ايضاً زيادة سعر الفائدة على القروض من ٥ ½ الى ٧ ٪ وعلى القروض المضمونة برهن من ٤ ½ الى ٦ ½ ٪ وعلى القروض الشهرية من ٤ الى ٦ ٪ .

على ان المضاربة في سعر الفرنك لا تزال نشيطة برغم المقاومة الشديدة التي تبذلها الحكومة للقضاء عليها .

والمفهوم حتى الآن ان اكثرية الامة الفرنسة تعارض في تخفيض قيمة الفرنك معارضة شديدة .

الى حضرات المشتركين

ترجو ادارة الاقتصاديات العربية من حضرات المشتركين الذين لم يسددوا بدلات الاشتراك ان يتفضلوا بارسال القيمة حوالة بريدية او شكا على احد البنوك او نقداً لمعتمدي هذه المجلة لقاء ايصال من ايصالات شركة المطبوعات العربية ، ولحضراتهم وافر الشكر .

التعاون بمصر في مستهل سنة ١٩٣٥

لحضرة الدكتور ابراهيم بك رشاد، مدير قسم التعاون بالقطر المصري

نحن إذ نقف في مستهل السنة الجديدة سنة ١٩٣٥ ، ملقين بنظرة الى الماضي وباخرى الى المستقبل، يملؤنا شعور بالاطمئنان على الحركة التعاونية وشعور بعبء التبعة الملقاة على عاتقنا. وهذان شعوران يحفزاننا إلى شحذ العزيمة وبذل الهمة.

نبدأ هذا العام مسلحين بسلاح أقوى في خدمة الحركة التعاونية مما كان في يدنا في العام الماضي. فقد انفصل التعاون عن التفاتيش الزراعية وعاد الى قسم التعاون استقلاله واختصاصه ، كما رجع اليه تحرير صحيفته التي أصبحت تصدر كل شهر ابتداء من العدد الحالي بعد ان كانت تصدر كل شهرين ، واتسع باب تحريرها اذا اعتزمنا أن نفتح فيها المجال لاقلام اعضاء الجمعيات التعاونية كيما تصير لسان حال الحركة حقاً. كما ان القوة العاملة للقسم في الارياف قد تعززت بعد ان كانت صغيرة لا تكفي الجمعيات الموجودة مما كان سبباً في حرمانها من القسط اللازم من الاشراف والارشاد والرقابة. كذلك ذللت بعض المتاعب التي كان يعانيها الموظفون في اعمالهم وتنقلاتهم.

نشطت الحركة في سنة ١٩٣٤ وذلك بفضل تحسن الحالة العامة في البلاد تبعاً لانتعاش الحالة العالمية ولقيام مشروعات جديدة بدأناها واثمرت ثمرتها. فبعد ان بلغت الحركة أسوأ أحوالها في سنة ١٩٣٣ ووقفت جمعيات كثيرة عن العمل ، نشطت في سنة ١٩٣٤ وعلمتنا الازمة كثيراً وافادتنا خبرة وتجربة فكشفت عن نقط ضعف كانت من قبل مستورة ، فقمنا في السنة الفائتة بتحليل عام دقيق لمعرفة مواطن الضعف في كل جمعية ورسمنا خططاً لمداواتها فصار الداء بينا والدواء بينا وعمدنا الى تنفيذ العلاج بما يقتضيه من لين او شدة حتى اضطررنا احياناً الى اعمال حاسمة ، كحل الجمعيات التي تسيء الى سمعة التعاون ، وقد حلت ٢٧ جمعية وذلك تطهيراً للجو التعاوني وتخليصاً له من اردأ عناصره ، فضلا عن ان الجهود التي كانت تبذل عبثاً في تلك الجمعيات ستتوفر على جمعيات اخرى نؤمل لها نجاحاً سريعاً.

ومن المشروعات المهمة التي تقدمنا بها مشروع انشاء بنك تعاوني مركزي لتمويل الجمعيات ولكن الوزارة رأت الاكتفاء في الوقت الحاضر بتقوية الناحية التعاونية في بنك التسليف الزراعي الى أن يحين الوقت لتنفيذ المشروع المذكور. وقد اقتضت الحال احداث تعديلات في نظام البنك وندب موظف من قسم التعاون للعمل فيه وذلك لتيسير التعامل بين الجمعيات والبنك ، مما ترتب عليه أن بلغت معاملاتها معه خمسة امثال ما كانت عليه قبل ذلك.

كانت النتيجة أن مهد السبيل لسير الحركة في مجراها سيراً سهلا موفقاً فخرجنا من سنة ١٩٣٤ بزيادة ٦٠ جمعية في حين لم تبلغ الزيادة في سنة ١٩٣٣ الا ٢٨ جمعية وفي سنة ١٩٣٢ ، ٢٢ جمعية وفي سنة ١٩٣١ ، ٢٥ جمعية. وقد اصبح

عدد الجمعيات في أول السنة الحالية ٦٤٣ جمعية بيانها كالآتي:

عدد

١ جمعية مركزية لتسويق المحصولات (بمديرية الشرقية).

٣ جمعيات لتسويق الخضر والفاكهة (بالاسكندرية وبمديرية الفيوم وبالقليوبية).

٦٢٠ جمعية زراعية محلية متعددة الأعمال (للتوريد والتسليف وبيع المحصولات وتشغيل الآلات الخ ...)

١٧ جمعية منزلية.

٢ جمعيتان صناعيتان (واحدة للبطاطين بفوة والثانية لصناعة الجلود الفاخرة بالقاهرة).

٦٤٣ المجموع

ولم يقف نشاط الجمعيات عند الاعمال التي كانت تؤديها قبلا بل إنها دخلت في اعمال جديدة أخصها بيع القطن والفاكهة والبصل بيعاً تعاونيا. فلقد مهد القسم لتسويق محصول القطن الذي جمع في سنة ١٩٣٣ بحث الاعضاء على تخزينه. واخذت الجمعيات منهم تفويضات لبيعه واقراضهم ما يحتاجون اليه من المال لسد حاجاتهم العاجلة وذلك نظير رهن تلك المحصولات لبنك التسليف. وعقد بعض الجمعيات في سنة ١٩٣٤ المزادات فظهرت لاعضاء الجمعيات المذكورة فوائد بيع المحصولات جملة اذ باعت الجمعيات باسعار زادت في بعض الاحيان اربعين قرشا على السعر في نفس الجهة وفي نفس اليوم. هذا فضلا عن غير السعر من المزايا. كذلك مهد السبيل لتسويق الاقطان على نطاق اوسع ونظام اتم وذلك فيما يتعلق بالمحصول الحالي وامكن خزن نحو ١٥٠،٠٠٠ قنطار واخذ تفويضات ببيع ٤٠،٠٠٠ قنطار.

كذلك الحال فيما يختص بالبصل حيث بدأت في سنة ١٩٣٣ دعاية لتوسيع نطاق التعاون في مناطق انتاج هذا المحصول بتأسيس جمعيات جديدة وزيادة العضوية في الجمعيات الموجودة ووضع نظام مع بنك التسليف لامداد الزراع بالاسمدة والتقاوي المنتقاة وتمويلهم بنفقات الزراعة ودفع نولون الشحن وثمن الخيش اللازم لتعبئة المحصول ثم محاسبتهم بعد البيع سواء في الداخل او الخارج بمدة كافية. فما اتى محصول سنة ١٩٣٤ حتى بدأت الجمعيات في جرجا تقوم تحت أشراف موظفين فنيين من مصلحة التجارة والصناعة بفرز المحصول قبل شحنه وبيعه في الاسكندرية وتناولت الحركة كلها نحو ١٠،٠٠٠ شوال بيعت الى تجار الصادر في الاسكندرية وبورسعيد وشحنت ارسالات صغيرة الى الخارج مباشرة على سبيل التجربة. وقد مهد السبيل لانشاء جمعية مركزية لن تمضي مدة طويلة حتى يتم تسجيلها وتتولى هي تأسيس مكتب خاص لبيع المحصول في السوق تحت اشرافها واشراف القسم.

واستمرت «جمعية الاسكندرية لتسويق الخضر» في العمل بنجاح حتى بلغت مبيعاتها في سنة ١٩٣٤ ما يقرب من ٤٠،٠٠٠ جنيه. وبدأت جمعية الفيوم في فرز اليوسفي والبرتقال وتعبئته منذ اوائل السنة تحت اشراف الخبير الهولاندي بمصلحة التجارة والصناعة وبمساعدة العمال الفلسطينيين، وقامت بمهمة التصدير الى الخارج مسترشدة بآراء المصلحة المذكورة. وقد نجحت في هذه المهمة اذ حصلت على اسعار تبلغ مثلي ما كانت تحصل عليه لو بيع

محصولها داخل القطر . هذا وسيوفد القسم احد مفتشيه الى فلسطين لدراسة هذه المسألة دراسة وافية نرجو من ورائها نفعاً كبيراً للجمعية.

هذه اهم اعمال التسويق . وهي صفحة جديدة في تاريخ الحركة التعاونية المصرية وناحية ذات اهمية عظيمة فالبيع هو العملية التي تنتهي اليها جهود الزارع ومنها ينتظر نتيجة كده وعنائه وعليها يتوقف رغده وهناؤه . فاذا توصلت الجمعيات الى الحصول على ثمن عادل لمحصول الزارع ،وحررته من ربقة الوسطاء ، وكفته مؤونة مناوراتهم فقد ادت اليه خدمة جليلة . هذا فضلا عن أن البيع التعاوني هو مفتاح الاعمال الاخرى التي تقومها الجمعيات اذ يستدعي التخزين والنقل والرهن وتتشعب منه عمليات توحيد البزرة واجادة الزراعة ومراقبتها ونقاوة النوع وكل ما يحسنه ويعلي قدره بل هي العملية التي تضمن اعمال التوريد بالاجل اكبر ضمان . هـــذا ويستلزم التسويق الدخول في الصناعات الزراعية لا سيما فيما يختص بالفواكه السريعة التلف .

وقد قامت ثلاث جمعيات بانشاء معامل صغيرة للالبان علاوة على جمعية المتانيا ، ومنحها بنك التسليف قروضاً لهذا الغرض ، وتوسط قسم التعاون في تدريب بعض عمالها في معمل البان مدرسة الزراعة العليا بالجيزة كما انه قامت في مديرية الدقهلية دعاية لتأسيس جمعية مركزية لحل الحرير.

وتوجد عدة عمليات زراعية تستدعي استعمال الآلات كالحرث والري ودراس القمح والارز . في العام الماضي قامت خمس من الجمعيات بشراء آلات الدراس وجراراتها بارشاد مصلحة التجارة والصناعة وعن طريق بنك التسليف، وقسط الثمن على عدة سنين بفائدة ٤ ٪ .

وقد عقدت الجمعيات الثمان التي تشتغل بتدخين البساتين اجتماعاً للنظر في حاجاتها لشرائها جملة. ولا ريب ان التعاون في بيع الموالح يستلزم الاهتمام بعملية التدخين إذ لا يسمح بتصدير الفواكه المصابة .

وزاد عدد الجمعيات المنزلية في سنة ١٩٣٤ خمس جمعيات فبلغ مجموعها ١٧ جمعية وقد مهد السبيل لانشاء نحو عشر جمعيات أخرى ، ونرجو أن تتسع حركة التعاون المنزلي قريباً فتتمكن من العمل على إنشاء جمعية مركزية تشد أزر التعاون المنزلي في البنادر والقرى وتصنع المصنوعات وتستجلب الواردات من الخارج .

ولاجل ان نحدد ميدان عملنا ونركز جهودنا ،وضعنا برنامجاً للعمل في الخمس السنوات الآتية ١٩٣٥ — ١٩٣٩ . وهو يتناول تقوية الجمعيات الموجودة وإنشاء جمعيات جديدة من زراعية ومنزلية وصناعية،وتركيز اعمال الجمعيات في هيآت مركزية والقيام بتصريف المحصولات داخل القطر وخارجـــه خصوصـــاً القطن والارز والبصل والفاكهة ، ونشر الثقافة التعاونية في البلاد واعداد الجيل المقبل للنجاح في ميدان التعاون وتوثيق العلاقات بين الجمعيات وبنـك التسليف الى أن ينشأ البنك التعاوني المركزي .

والآن يحق لنا بعد ان توصلنا الى ما توصلنا اليه في سنة ١٩٣٤ وتهيأ الجو لتقدم التعاون ورأينا تجدد اهتمام الامة به ، أن نتفاءل للسنة الجديدة. على اننا نأمل من أعضاء الجمعيات أن يبذلوا جهودهم في اعلاء شأنها حتى تـكون موضع فخارهم

صناعة السكر في انكلترا

نشر مؤخراً تقرير عن صناعة السكر في انكلترا وضعته لجنة مؤلفة من : مستر ولفريد كرين ، والسر كينث لي ، ومستر سيريل لويد بحثت فيه مسئلة اعانة الحكومة لصنع سكر الشمندر (البنجر)، التي استمرت الحكومة على اعطائها منذ ١٩٢٤ .

استعرض التقرير المذكو صناعة السكر في العالم بصورة عامة ، وسكر الشمندر (البنجر) وتكريره في انكلترا خاصة فبين ان الانتاج ينمو بنسبة تدخل الحكومة. فجاوة والبيرو وسانتو دومنكو ، هي الاقطار الوحيدة اليوم التي تزرع قصب السكر و بنجره بدون اية اعانة. وتجارة السكر الحرة لا يبلغ مقدارها السنوي ٣،٠٠٠،٠٠٠ طن في حين ان الطلب العالمي على السكر لا يقل عن ٢٦،٠٠٠،٠٠٠ طن . وعلى هذا اصبحت سوق السكر الحرة غارقة بمنتجات تجعل اسعاره واطئة جداً . وهذه الحالة غير طبيعية . غير ان اللجنة «لا تتوقع في مثل هذه الظروف اية مساعدة جوهرية في المستقبل القريب » فهي مع تنويهها بأن الصناعة الانكليزية ناجحة فنياً ، ترى انه لا مبرر للاعتقاد بأن انكلترا ستصبح من الاقطار التي تنتج البنجر برخص . وذلك بسبب ما يتطلبه العمل من نفقات على زراعته . فان أقل كلفة لانتاج سكر البنجر في أي قطر من الاقطار تتفاوت بين ١٢ و ١٤ جنيهاً للطن ، وللقند (سكر القصب) من ٥ الى ٧ جنيهات. بينما نرى أقطاراً كثيرة تزرع القصب باستطاعتها أن تنتج كميات هائلة من السكر باسعار أقل جداً مما ذكرنا .

ومساعدة الحكومة تكون باعانة تمنحها للمعمل (لا للزارع) وبالاعفاء من ضريبة الانتاج . وبهذه المغريات اتسع انتاج البنجر والسكر بسرعة. واذا قابلنا بين عامي (١٩٢٤/٢٥) و (١٩٣٤/٣٥) نرى ان المساحة المزروعة بنجراً زادت من (٢٢،٦٣٧ فداناً انكليزياً الى (٤٠٤،٠٠٠) و كمية السكر ، من (٢٤،٠٠٠) طن الى (٦٠٢،٠٠٠) حتى ان ربع الكمية المستنفدة في البلاد ، في السنوات الاخيرة كان من حاصلاتها نفسها . ويستخرج السكر من البنجر في ١٨ معملا يملكها ٥ شركات اكبرها ثلاث هي : — (انكلو دوتش ، وانكلو سكوتش ، و بوري) تقدم نحو ٨٥./ من مجموع الحاصلات .

وفي السنوات العشر من ١٩٢٤ الى ١٩٣٤ تحمل المكلف الانكليزي بسبب الصناعة لا أقل من ٣٠،١١٢،٠٧٧ جنيهاً بصفة اعانة و ١٠،١٨٠،٠٠٠ بصفة اعفاء من ضريبة الانتاج فيكون مجموع ذلك ٤٠،٢٩٢،٠٧٧ جنيهاً . أما دخل الصناعة من المبيعات والاعانة معاً

ومجلبة الخير لهم . وندعوهم الى ان ينهضوا لحضور جلسات جمعياتهم العمومية ويتنبهوا الى ما تقتضيه مصالحهم المشتركة ويحاسبوا الهيئات التي انتخبوها ويسألوها عن الامانة التي حملتها فلا يسكتوا عمن اساء اليهم ولا يجحدوا فضل من أحسن عملا . ولتكن لهم من الحوادث عبرة فلا يضعوا جمعياتهم الا في ايد امينة وعلى اكتاف قوية . كما نوصي اعضاء تلك الهيئات بالسعي في اصلاح كل عيب في جمعياتهم واتباع جادة الصواب والعدالة في تصرفاتهم والاهتمام بمصالح الاعضاء ، ونحذر المسيئين مغبة إساءتهم فعين القسم من ورائهم والقانون من امامهم .

و نأمل أنه متى توطد مركز الجمعيات ونجحت في اعمالها التجارية والمالية أمكن أن تولي وجهها شطر الاعمال الاجتماعية فيكون نفعها غير قاصر على الفوائد المادية العاجلة بل يتعداها الى أعلى المقاصد ، ويصل بالاعضاء إلى أحسن النتائج ، اجتماعياً وخلقياً وصحياً .

فكان ٦٦،٩٤٠،٣٥١ جنيهاً أي ان اعانة الحكومة كانت ١٥٠ ./. من قيمة السكر المباع . ويقدر ثمن البنجر الذي اشترته المعامل بنحو ٤٠،٣٢١،٠٢٥ جنيهاً أي بقيمة الاعانة الحكومية . ومعنى ذلك ان المعامل تتناول جميع موادها الخام على حساب الحكومة . أما باقي دخل الشركات وقدره ١٥،٤٢٤،٢٠٧ جنيهات إذا اسقطت منه كلفة العمل كان منه مبلغ صاف يقدر بنحو ١١،١٩٥،١١٩ جنيهاً وهذا المبلغ يسد ١٨ ١/٢ ./. من رأس مال الشركات ، ويزيد موجوداتها بنسبة ٢٧ ./. من رأس المال الباقي ، ويلغي ٤٢ ./. من النفقات الثابتة ، ويوزع منه ربح يساوي ٨٣ ./. من قيمة رأس المال الأسهمي. أي ان الشركات قامت بعمل طيب بفضل هذه الاعانة.

أما استمرار الحكومة على منح هذه الاعانة فليس مما تستحسنه اللجنة لأنها لا ترى مزية ما للسكر الوطني على السكر الأجنبي وانه لا سبيل لأن تعتمد هذه الصناعة الانكليزية على نفسها يوماًما . نعم ان من الخير أن تساعد البلاد على الاستغناء عن المصنوعات الاجنبية في زمن الحرب لذلك كان الخير كل الخير في توجيه الجهود نحو انماء المواد الغذائية الاخرى . وقد يقال ان هذه الاعانة توجد عملا للعاطلين غير ان معالجة هذا قد لا تكلف الحكومة اكثر من ٧ ملايين جنيه . وعلى كل حال فان اللجنة تعد استمرار الحكومة على منح هذه الاعانة ، (استهتاراً ، ومجازفة ، وقلة انصاف) فلا تنصح الحكومة بذلك . ولما كان وقف الاعانة يؤدي الى قتل هذه الصناعة فانها تشير على الحكومة بان تدفع لزراع البنجر ٣ جنيهات عن محصول كل فدان في السنة الاولى وجنيهين عن السنة الثانية وجنيهاً واحداً عن الثالثة والاخيرة . ولا ترى حقاً للشركات ان تطالب بشيء بناء على تحققها من عدم احتياجها وذلك ظاهر من نتيجة تقاريرها المالية .

وقد أخذ قرار هذه اللجنة بأكثرية الاصوات ولم يخالفه إلا المستر سيريل لويد الذي رأى ان على الحكومة أن تحافظ على صناعة السكر وتستمر في حمايتها .

السياسة الجمركية في فرنسا من الوجهة الزراعية

لسعادة محمد حامد بك، قنصل المملكة المصرية في فلسطين

ينقسم هذا الموضوع الى اربعة ادوار :

(الدور الاول) « سياسة الحماية الجمركية » التي تستلزمها المنافسة الاجنبية وهو الدور الذي نجتازه في الوقت الحاضر .

(الدور الثاني) سياسة الاصلاح والانشاء في الميدان الزراعي تمهيداً للعودة لنظام التبادل الدولي .

(الدور الثالث) سياسة تخفيض الاثمان لترخيص مستوى المعيشة .

(الدور الرابع) زيادة الانتاج .

الدور الاول

سياسة الحماية

يجتمع الاقتصاديون في فرنسا لمعالجة مشكلة الانتاج الزراعي كما يلتف الاطباء حول سرير المصاب بمرض عضال . فهم يتلمسون مواطن الداء ويكدون القريحة في وصف الدواء ويضيق بنا المقام اذا تعرضنا لشرح ارائهم ولكن معظمهم يعزو منافسة المنتجات الزراعية الاجنبية لمثيلاتها في فرنسا للمزايا الآتية :

(ا) خصوبة التربة وبالتالي جودة النوع .

(ب) ملائمة الجو في بعض البلاد بحيث تنتج حاصلاتها مبكرة قبل المحصول الافرنسي . فاذا ظهرت في الاسواق اقبل المستهلكون على شرائها ويتجلى ذلك في الخضر والفاكهة المبكرة .

(ج) قلة نفقات الانتاج لرخص الايدي العاملة واعتدال نسبة الضرائب على الانتاج اذا قارناها بالاعباء المالية الملقاة على عاتق المنتجين الفرنسيين والتي فرضت لسد العجز في الميزانية بقدر الامكان .

وهنا اقف قليلا لأذكر ان الحاصلات المصرية تتمتع بكل هذه المزايا وهي اما انها ذات نوع خاص واما انها تدخل اسواق البلاد الاجنبية حينما تكون هذه الاسواق خالية من حاصلاتها المحلية ، فضلا عن انها تمتاز بجودة النوع ورخص الاثمان . فوضع القيود الجمركية في سبيلها يعتبر منافسة غير مشروعة فشلت في الوصول الى الغاية التي رمت اليها وهي حماية الزراعة المحلية ، وكانت من اهم الاسباب التي رفعت مستوى المعيشة حتى ان فرنسا — حسب احصاء سنة ١٩٢٩ — اصبحت اغلى ممالك اوروبا .

ولكن الحكومة الفرنسية مع تقديرها لهذه الاعتبارات ، اضطرت للتمسك بسياسة الحماية حيث انها لاحظت انه كلما ضيقت الازمة الخناق على العالم اشتدت المنافسة الاجنبية حتى اصبحت خطراً على كيان فرنسا الاقتصادي اذ اخذت الامم الزراعية تتخلص من حاصلاتها باثمان دون نفقات الانتاج في بعض الاحيان .

ولا يخفى ان هذا يعتبر من اخطر العناصر في المنافسة عملا بالمثل الفرنسي القائل : « أشد الناس خطراً اكثرهم تألماً » .

يضاف الى ذلك ان الحكومات الاخرى جدت في

مساعدة المصدرين بكل ما تملك من وسائل مثل منحهم اعانات التصدير وردّ مصاريف النقل البري والبحري اليهم الى غير ذلك من التدابير الاخرى التي تجيد بعض الحكومات اخفاءها عن الانظار .

واذكر على سبيل المثال ان حكومة بولونيا انفقت في الثلاث السنوات الاخيرة ما يقرب من ١٩٦ مليونا من الفرنكات في سبيل منتجاتها في الاسواق الخارجية يضاف الى ذلك ايضاً طريقة « اغراق الاسواق » (Dumping) التي تتبعها الروسيا .

الخطة التي اتبعتها الحكومة لعلاج الحالة

بلغت قيمة الواردات خلال عام (١٩٣٢) ٢٩ ملياراً و ٨٢٥ مليون فرنك في حين ان الصادرات لم تصل الا الى ١٩ملياراً و ٦٩٣ مليون فرنك تقريباً . اي ان الواردات الفرنسية تزيد على الصادرات بمقدار عشرة مليارات من الفرنكات تقريباً اي بنسبة ٣٠ ٪ .

يتضح من هذا الميزان التجاري ان الاسواق الفرنسية ما زالت تفوق غيرها من حيث القدرة على الشراء ولذلك فهي مطمح انظار الممالك التي ضاقت ذرعا بمنتجاتها كالروسيا لتصدير القمح والبترول والمعادن والاخشاب . واسبانيا وايطاليا لتصدير الفواكه والخضراوات والنبيذ . وهولندا وسويسرا لتصدير الجبن . والدنمرك لتصدير الزبد . وبولونيا لتصدير الاخشاب . والارجنتين لتصدير اللحوم المثلجة .

فامام هذه الجبال المنقضة عليها من الواردات وجدت الحكومة الفرنسية ان الحلول الناقصة اصبحت قاصرة عن تحقيق اي نجاح . ورفع الرسوم الجمركية وحده لم يعد علاجا سريعاً ولا حلا حاسماً لانه برغم ارتفاعها فان هناك كثيراً من الاصناف تتمكن من غزو الاسواق، والاجراءات الحكومية للسماح بزيادة الرسوم الجمركية قد تطول حتى لو طبق قانون الاقفال (Loi de Cadenas) .

ولذلك قررت الحكومة اتخاذ نظام فعال وسريع الأثر هو تحديد الواردات . وسنقتصر الآن على ذكر ما اظهرته التجارب — عند تطبيقه — من المزايا والعيوب .

المزايا : اتيح لفرنسا — بفضل هذا النظام — ان تتخلص في هوادة ومرونة من المعاهدات الجمركية التي عقدتها مع الامم الاخرى سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ بدون ان تظهر بمظهر المخالف لهذه الاتفاقات — لانها لا تميز مملكة من اخرى في المعاملة الجمركية ولكنها تحدد دخول بعض الاصناف لبلادها اياً كان مصدرها . فيتيسر لها بذلك ان تجري ما تشاء من سياسة حماية منتجاتها .

(ب) يمكن ان يعتبر « تحديد الواردات » كعامل لتنظيم الانتاج في البلاد الاخرى فتضطر التي تبالغ في انتاج احد الاصناف الى التخفيف من حدتها . واذا سار الانتاج على نظام معتدل يمتنع تضخمه وبالتالي لا تتعرض الاسعار للتقلبات الفجائية .

ونظام تحديد الواردات يصطدم في الوقت الحاضر بالشرط الخاص « بمعاملة الامة الاكثر رعاية » فاذا انتهى اجل هذه المعاهدات الجمركية يرى بعض الاقتصاديين انه من الممكن ان يصبح تحديد الواردات بالاتفاق والتعاقد بين الممالك فيكون بمثابة المراقب للتجارة الدولية المنظم لتبادل المنتجات .

العيوب : (ا) قضى هذا النظام على الرسوم الجمركية التي كانت تغذي خزينة الدولة والناتجة عن الفروق بين تثمين الاصناف داخل البلاد وخارجها . فكان لهذا النقص في موارد البلاد المالية اثر واضح في عجز ميزانية الحكومة.

(ب) يتطلب تنفيذ هذا النظام عملا شاقا معقداً من الوجهة الادارية. والرقابة على دقة تنفيذه من اصعب الامور فضلا عن انه يفسح المجال للغش والمضاربة الغير المشروعة .

(ج) ينعكس هذا التحديد على الصادرات الفرنسية الى الممالك الاخرى فيزيد في اختلال الميزان التجاري ، برغم ما يحدثه من نقص مصطنع في الواردات .

وبرغم ما اداه نظام الواردات من الخدمات وبرغم اثره في حماية اسعار المنتجات الزراعية من التدهور فان هناك اغلبية كبيرة تنظر اليه كنظام شاذ وموقت استلزمته الظروف الحالية وتنصح بالاستغناء عنه تدريجياً وفقاً لعودة الرخاء والانتعاش الى العالم حتى يزول تماماً .

ويقول انصار هذا النظام ان البلاد في احتياج اليه في الوقت الحاضر لصد غارات الصادرات الفجائية ويستشهدون بما حدث عندما لاحظت الحكومة الفرنسية الفرق الكبير بين اسعار الزبدة داخل البلاد وفي الخارج وارادت الاستفادة من هذا الفرق بايقاف تحديد الواردات من الزبدة واستبداله بفرض رسوم عالية . فزادت الضريبة الجمركية على المئة الكيلوغرام من الزبدة من ١٠٠ فرنك الى ٧٠٠ فرنك وبذلك اوجدت دخلا جديداً للخزينة الجمركية .

وحالما علمت الدانمرك وبعض ممالك الشمال بذلك بادرت « بالتخلص » من نصف المخزون لديها بتصديره لفرنسا حتى يرتفع ثمن النصف الآخر . فكانت النتيجة ان هبط سعر الزبدة داخل البلاد من ١١ فرنكا الى ٥ او ٦ فرنكات ، وقامت عاصفة شديدة من الشكوى والتذمر اثارها منتجو الزبدة لم تلبث الحكومة امامها ان اعادت سريان تحديد الواردات على هذا الصنف .

فالحكومة الفرنسية لم تتبعه اختيارا بل اضطرت للالتجاء اليه للمحافظة على مصالح ثلاثين مليونا من الزراع الفرنسيين يستغلون ستة واربعين مليون هكتار من الاراضي الزراعية « فهو الضرر الذي لا مفر منه » . اذا سلمنا جدلا ان تطبيقه يعود بالضرر من بعض الوجوه .

الدور الثاني

سياسة حرية التبادل الدولي

اذا كانت الظروف الاقتصادية الحالية تلزم اتباع سياسة الحماية الجمركية فليس معنى ذلك الامعان فيها او الاستمرار عليها فالعالم اما ان يتقهقر فيعود الى حياته الاولى ، حياة العزلة والانفراد ، بتخفيض مستوى المعيشة في جميع البلاد . واما ان يبني من جديد اسس السوق العالمية ويحترمها اتباعا لمبدأ التعاون الاقتصادي الدولي .

والزراع الفرنسيون انفسهم — الذين اتبعت هذه السياسة للذود عن اسعار منتجاتهم ، يودون (متى سمحت الظروف) العودة الى « حرية التبادل الدولي » لتصدير الزائد من حاصلاتهم الى الاسواق الاجنبية التي تعودوا تصريف منتجاتهم فيها منذ زمن قديم وليتسنى لهم ان يشتروا من الخارج بعض ما يلزمهم من الاصناف باثمان متهاودة .

ولكن برغم تقديرهم لهذه المزايا فهم يرون في « الوقت الحالي » ان تضييق الخناق على صادراتهم افضل من

فتح الطريق امام الواردات الاجنبية التي تعمل معاولها في تخريب بنيانهم الاقتصادي . خصوصاً من الممالك التي خرجت عن قاعدة الذهب لتنشيط صادراتها على حساب كساد تجارة البلاد الاخرى .

ويرى الماليون الانجليز انه اذا فرض خروج الممالك كافة عن قاعدة الذهب يتساوى الموقف ويصبح الاساس الحقيقي للمزاحمة ، جودة الاصناف والنسبة بين تكاليف الانتاج ، وثمن البيع .

اما الفرنسيون فهم يصممون على التزام قاعدة الذهب ويرون ان الانتقال من سياسة الحماية الى حرية التبادل لا يمكن ان يحدث طفرة واحدة بل سيمر في دور انتقال يسمح بدخول منتجات خاصة ، على ان تكون من نوع جيدوغالية الثمن حتى لا تصوب سهام المنافسة الى كتلة الانتاج على العموم بشرط ان تقبل البلاد التي صدرتها ان تستورد من فرنسا ما يلزمها من الانواع نفسها بهذه القيودعينها . وهكذا تنمو هذه المبادلة العملية بالتدريج دون محاولة مهاجمة الاسواق الاجنبية باية طريقة تحرك الاحقاد في الممالك الاخرى فتقابلها بالمثل .

فالعودة الى الحماية الجمركية ستكون على اساس تبادل المزايا والمصالح التجارية ، مع تحاشي حركات العنف مثل المنافسة الغير المشروعة وسياسة الاغراق وغير ذلك .

وقد انتهز وزير التجارة الفرنسية فرصة افتتاح سوق مرسيليا الدولي في سنة ١٩٣٣ الذي كان يقصد منه تنشيط تداول التجارة ليدلي ببعض تصريحات عن السياسة الجمركية على العموم وليكشف عن نيات الحكومة نحو قوانين تحديد الواردات .

ويفهم من روح هذه التصريحات ومن الظروف الاخرى الملابسة لها ان الحكومة الفرنسية تنوي تغيير الاساس الذي تقوم عليه قوانين تحديدالواردات . وقد كان من المتبع منذ تطبيق هذا النظام ان توزع الكميات المسموح باستيرادها على البلاد المصدرة بنسبة متوسط صادراتها من كل صنف في الثلاث السنوات الماضية . وقد ادى التقيد بهذا النظام الحسابي الى تضييق الخناق في بعض الاحيان على صادرات بلد تفتح ابوابها للصادرات الفرنسية والعكس بالعكس . وصبرت الحكومة الفرنسية على اتباع هذه الطريقة برغم ما يفوت اتباعها من الفرص الرابحة لانها مضطرة بمقتضى معاهدات « الامة الاكثر رعاية » التي عقدتها مع الدول ان تعاملها جميعاً على قدم المساواة ولكن نظراً للظروف الاستثنائية الحالية ونظراً لنكول بعض الدول مثل انجلترا وبلجيكا عن التزاماتها في مثل هذه الاتفاقات رأى وزير التجارة الفرنسية عدم التقيد بما سبق ابرامه من هذه الاتفاقات عند وضع اساس جديد لتحديد الواردات يكفل مصلحة بلاده . فالنية متجهة الى وضع الكميات التي سيسمح باستيرادها من الاصناف المختلفة تحت تصرف الوزراء المختصين وهم يحددون نسبة مئوية معينة من كمية الواردات لكل بلد على حدة فتزيد هذه النسبة وتقل حسب مايستورده هذا البلد من فرنسا .

فيتضح مما تقدم ان الحكومة الفرنسية تميل الى عقد اتفاقات خاصة مستقلة مع كل بلد على انفراد لتبادل السلع تبادلا عملياً دون التقيد باعتبارات اخرى غير تصريف المنتجات

الفرنسية من زراعية وصناعية بعد ان ضاقت بها ذرعا الاسواق المحلية .

الدور الثالث

تخفيض مستوى المعيشة بتنزيل اسعار الحاصلات الزراعية

بديهي انه اذا رخصت اسعار المنتجات الزراعية انخفض معها مستوى المعيشة . وقد تبدو هذه المحاولة غير ميسورة في فرنسا حيث انه ثبت من التقارير التي قدمها الخبراء الى « المؤتمر الرابع والعشرين للزراع الفرنسيين » ان اثمان الحاصلات في فرنسا اذا غطت نفقات الانتاج فهي لا تترك الا القليل من الربح الذي لا يتناسب مع مجهود الزراع الشاق طول العام . وقد انخفضت اسعار الجملة فيها بنسبة ٤٠٪ عما كانت عليه منذ ثلاث سنوات ، فاصبح من المتعذر مطالبتهم بتخفيض اثمان حاصلاتهم الى ادنى من هذا الحد الذي يشكون منه في الوقت الحالي مر الشكوى .

فاذا قلنا بسياسة تخفيض الاثمان فانما نقصد تلك التي يدفعها المستهلك والتي تحوي بين طياتها ما يتقاضاه العملاء والموزعون والوسطاء ومصاريف النقل وربح تجار الجملة والقطاعي مضافاً الى ذلك الاعباء والضرائب المالية .

وتجار القطاعي — الذين ازداد عددهم في فرنسا عقب الحرب العظمى — يؤكدون ان الاسعار التي يتطلبونها من المستهلكين غير مبالغ فيها ولا تعود عليهم الا بالقليل من الربح ، نظراً لان مصروفاتهم العامة لم تنقص قيمتها بنسبة ما اصاب المبيعات من الكساد، والسياسة المالية في فرنسا ترى — برغم تقدير هذه الاعتبارات — انه ليس من العدل ان يكد الزراع طول العام لكي يعولوا جيشاً جراراً من تجار القطاعي والوسطاء بوجه العموم ولذلك فهي ترمي الى تحسين « طرق التوزيع » والاقتصاد فيما يتقاضاه الوسطاء حتى يمكن الوصول الى تخفيض اسعار المنتجات الزراعية فيهبط « مستوى المعيشة » نوعاً ما .

الدور الرابع

زيادة الانتاج

ان من اهم واجبات الزراع والمنتجين بوجه العموم، العمل بكل الوسائل على « زيادة الانتاج » للانقاص من نفقاته بقدر الامكان فيتسنى البيع باثمان مناسبة وهذا الواجب فرض يوحيه العدل عليهم لانهم يتطلبون من مجموع الامة « الحماية الجمركية » التي يتمتعون بغنمها بينما يتحمل المستهلكون الغرم. والنقابات الزراعية في فرنسا تنشد « زيادة الانتاج » في تدعيم وتقوية التعاون الزراعي لاستغلال الاراضي الضعيفة والبور بعد اصلاحها . والاضطلاع بهذا الواجب ليس من السهل على الزراع لانهم اذا طولبوا بزيادة الانتاج يجب ان يعطوا ضماناً ان جهودهم ستعوض ولو بعض التعويض . وليس ذلك بالامر الميسور دائماً في فرنسا فمحصول القمح بلغ في السنة الماضية ٧٢ مليون كنتال بيعت باثنى عشر مليار فرنك بينما نجد ان محصول هذا العام وصل الى تسعين مليون كنتال بيعت بعشرة مليارات من الفرنكات فقط . فزيادة الانتاج للوصول الى الاقتصاد في نفقاته لا تتعلق فقط برغبة الزراع الصادقة واخلاصه للعمل بل تعترضها عوامل اخرى لا دخل لارادته فيها مثل الظروف الجوية وقيمة ما يدفعه ثمناً للسماد والعدد والآلات والنور الكهربائي والفحم ومصاريف النقل وتكاليف البناء وغير ذلك من المنتجات الصناعية التي مازالت

تقرير فني عن استثمار البطيحة والجولان (تابع)

«انشأت الصحف، مؤخراً، تذكر مشروع استثمار اراضي البطيحة والجولان وتحض على تشجيعه والاشتراك فيه. وقد ورد على ادارة هذه المجلة تقرير فني عنه، جمع من المعلومات القيمة مايجدر بالقراء الاطلاع عليه. والواضع لهذا التقرير لجنة مؤلفة من ارباب الخبرة والفن من كبار الملاكين والزراع والمهندسين الزراعيين وهم السادة: وصفي زكريا، وتوفيق المالكي، ونوري ايبش، وامين الدالاتي.

لذلك رأينا ان ننشره على صفحات (الاقتصاديات العربية) لتطلع عليه جمهرة القراء ولينسج على منواله الخبراء الزراعيون في دراسة مثل هذه المشاريع العمرانية والحيوية. والى القراء نص التقرير.»

٢٨ — بحث الجولان: الجولان نجد متسع ينحدر من جنوبي قضاء القنيطرة نحو ناحية الزوية فيه هضاب متموجة تتخللها أودية ضيقة أو متسعة وكلها بركاني التشكل ذو صخور بازلتية سوداء. وهو في جملته كثير الاوعار والاحجار وقليل الاماكن المتسعة للزراعة بالنسبة لعظم مساحته. وهذه الاماكن عبارة عن قطع مبعثرة بين سلاسل الصخور وركام الاحجار تختلف سعتها من ٤ أو ٥ دونمات الى ٤٠ أو ٥٠ دونماً ومعدل كمية امطارها زهاء ٤٠٠ مليمتر، وتربة الجميع طينية رملية سوداء مندمجة، ولوفرة احجارها تعسر فلاحتها لا سيما استعمال المكنات الحديثة فيها. على أن هذه الاماكن خصبة تصلح في جملتها لزراعة الحبوب الشتوية التي تجود فيها ولزراعة الذرة البيضاء في الاماكن التي يمكن تطويفها قبل البذر من مياه العيون التي تدعى بالربيعية وتنقطع في الصيف. والدورة الزراعية هنا ثنائية في الشتاء القمح والشعير والعدس والحمص وفي الصيف الذرة البيضاء واحياناً الصفراء والاراضي الوعرية تصلح لزراعة الاشجار المثمرة كالزيتون واللوز والعنب، وقد جربت زراعة البطيخ فنجحت.

واكبر مزية للجولان هو ان الكلاء يجود فيه جودة منقطعة النظير نخص بالذكر منه النفل ذو الزهر الاحمر الذكي الرائحة لذلك كان الجولان وما برح ملجأ لمواشي بلاد حوران قاطبة مع بعض انحاء دمشق يقصده اصحابها واصحاب قطعان الغنم من التجار في فصل الربيع فيرعون اغنامهم وابقارهم فيه لقاء أجر معلوم، ينقدونه لملتزمي

مرتفعة الثمن في داخل البلاد ولم تنخفض اثمانها بنسبة ٤٠٪ مثل ما انخفضت الحاصلات الزراعية كما قدمنا.

وارباب الصناعات يحتجون بان غلاء نفقات الانتاج يرجع لارتفاع اجور عمالهم الذين يشترون المنتجات الزراعية الغالية الثمن حسب اعتقادهم.

والمنتجون الزراعيون لا يسلمون بهذا القول حيث انه يحق لهم ايضاً ان يتمسكوا «بنفس النظرية» اذ ان اجور عمالهم تصرف في شراء الملابس والاحذية وغير ذلك من منتجات الصناعة ويضيق بنا المقام اذا تمادينا في الشرح واستعراض مختلف الآراء في محيط هذه الدائرة المرنة — فنقتصر على أن نقول إن المزارعين يقبلون افراغ قصارى الجهد لزيادة الانتاج وتخفيض اسعار الحاصلات بشرط ان تهبط اثمان المنتجات الصناعية التي تكون الركن الهام في نفقات الانتاج الزراعي، الى نسبة معقولة. فهم لا يطمعون ان تكون هذه النسبة ٤٠٪ كما حدث لحاصلاتهم. والا فيحسن بالامة الكف عن مطالبتهم بهذا الترخيص فتضطرهم لبيع حاصلاتهم باثمان لا تسمح بالحصول على مصاريف الانتاج وقليل من الربح لتعويض مجهودهم الشاق طول العام.

الربيعية من آل اليوسف . وهو التزام كان لا يقل فيما مضى عن ٥٠٠ الى ٦٠٠ ليرة عثمانية في السنة . واذا تم تأليف الشركة يكون الجولان ميداناً واسعاً لتربية مواشيها التي تشتي في البطيحة وتربع وتصيف في الجولان ويخصص لها أحسن المرابع وأوسعها . وقسم الجولان العائد لآل اليوسف والمعروض للبيع مع البطيحة واسع المساحة يقدر طوله من الشرق الى الغرب بـ ١٨ وعرضه من الجنوب الى الشمال بـ ١٢ كيلو متراً فتبلغ مساحته ٢١٦،٠٠٠ دونم ، فيه ضياع عديدة نذكر منها أم الدنانير والجوخدار والشعبانية والمنصورة وخراب النجيل وقنيطرة الخراب وخوخة وزيتة وكنف الفوقا وكنف التحتا وشقيف والصباحية ودير عزيز وقصيبة ومجدوليا وجديدة والصفيرة والبجورية والجرنية والرزانية وصيدا وابو تينة وخسفين. ويلحق بهذه الاسماء ضياع قصيرين ، العائدة لاحد آل اليوسف وهي : النوانية ووحشرة وصلبة ودير قروح ودير مفضل والنخيلية وكفر شب .

وأجل هذه القرى قدراً وأعظمها مساحة خسفين ثم الجوخدار « إلا ان الجوخدار هذه قد انتقلت منذ بضع سنوات إلى إدارة أملاك الدولة » ثم أم الدنانير ثم خوخة وزيتة ثم الشقيف ثم مجدوليا ثم الصفيرة ثم الجرنية ثم الرزانية ، وما بقي فهو من درجة واحدة .

واذا خرجت الجوخدار من الحساب « وهي ٢٦،٠٠٠ دونم » لا يزيد مجموع مساحة بقية الضياع « بما فيها ضياع قصيرين » على مئة وتسعين الف دونم . ثلاثون منها في خسفين والباقي في البقية التي كل منها تتراوح مساحته من الفين إلى أربعة الاف دونم . وهذا إذا أضيف إلى رقم ٥٣،٩٨٠ الذي نسب للبطيحة يبلغ مجموع المساحة في الجولان والبطيحة معاً ٢٤٣،٩٨٠ بين صالح وطالح وعامر وغامر . فاين هذا الرقم مما أشيع عن وجود ٣٠٠،٠٠٠ دونم ؟ هذا سؤال لا يحل غموضه الا المسح الحقيقي الذي لا بد من اجرائه حينما تصح العزائم على اتمام هذا المشروع .

قلنا ان أراضي الجولان بعلية ليس فيها من مياه الري إلا بعض العيون التي تجف في أواخر الربيع . على ان هنالك مياهاً تنحدر من أعالي الجولان نحو أراضي خسفين يمكن أن تروي ٥٠٠—٦٠٠ دونم فيها . ثم ان في أم الدنانير مساحة قليلة تروى من عين القرية نفسها . وكذا الحال في الشعبانية والمنصورة وقصيرين، وفي قرية صيدا عين تدعى المكحلة يمكن تحويلها عن مصبها في وادي الرقاد وجعلها تروي ٣٠٠—٤٠٠ دونم في القرية المذكورة . فمجموع الاراضي المسقوية اذن الف دونم .

هذا ونصف الاراضي الصالحة للزراعة في الجولان ما برحت منذ سنين ، وربما منذ قرون ، بوراً من الاهمال وانصراف الملاكين والمزارعين إلى الاستفادة من ريع الكلاء أكثر من زراعة الحبوب وغرس الاشجار . وحصة ملاكي قرى الجولان من المحاصيل هي ٣٣ في المئة يدخل في ضمنها العشر للحكومة . وقد كان هؤلاء الملاكون يؤجرون حصتهم ، فكان مثلا ايجار خسفين وحدها « في سنة ١٩٢٧ » ٧٥٠ ليرة عثمانية وأم الدنانير ٢٢٠ وخوخة وزيتة ٣٠٠ والشقيف ١٢٠ ومجدوليا ٦٠ وهلم جرا فيكون مجموع وارد قرى الجولان ١،٥٢٠ — ١،٦٠٠ ليرة اذا أضيف اليه التزام الربيعية المقدر بـ ٦٠٠ ليرة يبلغ المجموع كله ٢،١٠٠ — ٢،٢٠٠ ليرة عثمانية . وقد هبط هذا الوارد في السنين الاخيرة إلى النصف بسبب الازمات الزراعية المتوالية .

وجميع أهل الجولان أعراب من سكان بيوت الشعر إلا بعض الفلاحين الحواريني الاصل المقيمين في قرية خسفين . والاعراب المذكورون ينتسبون لقبائل وافناد متفرقة . وهم يعنون بتربية المواشي اكثر من عنايتهم بالحرث والزرع ، ويعيشون حياة يسودها الجهل المطبق والخمول والبؤس . لذلك هم بحاجة قصوى لمن يحسن ادارتهم ويسدد خطواتهم ويمدهم في السنين الاولى بالتقاوي من بذار ودواب كيما يتمكنوا من السير حسب المطلوب .

واذا تم تأليف الشركة وشرع باستثمار الجولان تحتاج قراه العديدة إلى مدير يجعل مركزه في خسفين ويكون إما مرتبطاً بمدير

البطيحة أو مستقلا في أعماله وهذا هو الارجح لتعذر الاتصال بين الجهتين وعظم الاعمال المطلوبة من الفريقين . وشرط هذا المدير أن يكون مهندساً زراعياً مجرباً وخبيراً باطوار الفلاحين والاعراب وأساليب مداراتهم ، ويوضع تحت امرته كاتب وخادم وعدد كاف من النظار والحراس لا سيما في موسم البيادر ويطلب من هذا المدير أن يلم بحالة القرى المسلمة اليه ويسعى لتزيد المساحات المزروعة منها وأن لا يترك أبواراً وفدناً معطلة فيها . ويبذل قصارى جهده في تسيير أعمال الفلاحين حسب الاساليب القويمة وفي تزييد غلاتهم وتكثير أقسامهم ، وان يكثر من غرس الاشجار والكروم في الاماكن الصالحة لها ويحفظها ، ومن زرع الزروع الصيفية التي تظهر التجارب امكان وفائدة تكثيرها ، وان يهتم بتربية المواشي الخاصة بالشركة وان يحمي لها الاماكن التي تنبت الكلاء ويمكنها من الرعي فيها دون غيرها ، وأن ينظر إلى جباية رسوم المرعى من القطعان الغريبة التي تأتي إلى الجولان في فصل الربيع ، ويحفظ حقوق الشركة من الضياع .

فاذا قام مدير قسم الجولان بهذه الاعمال وازدادت المساحات المزروعة وضبط الدخل والخرج تفيض واردات الجولان فيضاً يصعب تقديره من الآن لعدم اطلاعنا على المساحة العامة الحقيقية لا سيما مساحة الاراضي الصالحة للاستثمار ومقدار الفدن التي ستسير والايدي العاملة التي ستنكب على العمل ، لكنها لا تقل حتماً عن أربعة الاف ليرة ذهبية بعد طرح النفقات السنوية الدائمة المذكورة في جدولها الخاص .

٢٩ — الرأسمال المقدر لاستثمار البطيحة : يقسم الرأسمال اللازم لمشروع استثمار البطيحة في السنة الاولى إلى قسمين : الاول (رأس المال الثابت) الخاص بما تحتاج اليه أعمال التأسيس والتشييد . وهو يصرف دفعة واحدة ولا يعاد في السنين التالية بعد أن يكون قد تم ، والثاني (رأس المال المتحول) الخاص بما تحتاج اليه أعمال الاستثمار الزراعي ، ومن هذا ما يعاد صرفه كله في كل سنة ومنه ما لا يعاد إلا قليلا .

فمن القسم الاول الثابت ثمن الاراضي وهذا لم ندخله في نطاق بحثنا وتقديرنا ؛ ومنه نفقات اشادة الابنية التي تقدم ذكرها في المادة (٢٤) ، ونفقات اصلاح وترميم القنوات وتعبيد الطرق وإنشاء الجسور التي سبق ذكرها في المادتين (٩) و (٢٢) .

أما القسم الثاني المتحول فنخص بالذكر من مفرداته أثمان الآلات والادوات والمكنات الزراعية التي سبق ذكرها في المادة (٢٥) ، ونفقات الزراعة الخضرية والزراعة الكبيرة المتنوعة المطلوب إجراؤها في مساحة (١٠،٠٠٠) دونم وفيها أثمان البزور وأجور العمال الموقتين للعزق وإبادة الاعشاب والحصاد وغيرها ، ومنها ثمن حيوانات الجر والنقل من خيل وبقر وحمير لتشغيل المساحة المذكورة آنفاً مع ثمن العلف للحيوانات المذكورة ، ومنها نفقات غرس الاشجار المثمرة وغير المثمرة ولا سيما الحمضية منها واحداث المشاتل . وسيقوم مستخدمو الشركة بحراثة الأرض وتهيئتها على أن يصرف جل الاعتماد المخصص لذلك في السنين الاولى في شراء الغراس المطعمة وغير المطعمة من الخارج ريثما تنمو المشاتل المتصور إحداثها وتستطيع تقديم ما يلزم منها . وهذا الاعتماد لا بد من تكرار وضعه خلال السنين الثماني الاولى إلى أن يكون الغرس قد تقدم وانتشر ومن بعدها ينقص تدريجياً إلى أن يقف عند حدود الحاجة التي يظهرها المستقبل ، ومنها التقاوي التي تقرض إلى الفلاحين لاشتراء ما يعوزهم من البذار والحيوانات ثم تسترد منهم ، ومنها رواتب الموظفين والمستخدمين وأجور العمال الدائمين وغيرها . هذا ولاحتمال حدوث نفقات غير ملحوظة وضع اعتماد باسم مبلغ احتياطي فتم بذلك مجموع الاعتمادات المقدرة لرأس المال الثابت والمتحول بمبلغ (٣٠،٠٠٠) ليرة عثمانية .

ولما كانت أثمان الآلات والمكنات ، وأثمان الحيوانات ، وتقاوي الفلاحين ، والنفقات غير الملحوظة ليس لمعظمها حاجة في السنين التالية فضلا عن الوفر الملحوظ حصوله من بقية المواد ، لوحظ أن اعتمادات السنين التالية المذكورة ستكون أقل من الاولى بثلاثة آلاف ليرة فتبلغ (١٧،٠٠٠) ليرة وتقف عند هذا الحد ويبلغ

أخيراً مجموعها خلال السنين الاربع الاولى (٨١،٠٠٠) والسنين الثماني الاولى (١٤٩،٠٠٠) ليرة عثمانية ذهبية .

٣٠— الواردات المقدرة : اذا تم صرف الاعتمادات المذكورة في سبلها ، وحصل التوفيق في انتقاء الموظفين والمستخدمين الاكفاء وفي استجلاب العمال المذكورين في المادة (١٥) واستخدامهم كما ينبغي ومهدت سبل العمل في ترميم القنوات و إصلاح و إحضار الارضين و إشادة الابنية و إعداد الادوات والحاجات ، وحسنت الادارة وضبط الدخل والخرج يرجى أن يستغل من ارض البطيحة في السنة الاولى (٣٠،٠٠٠) ليرة عثمانية، معظمها من اثمان الخضراوات الباكورية والمتأخرة ، ثم من اثمان الحبوب المتنوعة و بعضها من ربع الاقسام المأخوذة من الفلاحين المزارعين وريع السمك والدكاكين وغيرها . وفي السنة الثانية ثم الثالثة ثم الرابعة يتضاعف رقي الاعمال الزراعية فيزداد ، من جراء ذلك ، الواردعلى ما لا يقل عن الفي ليرة في كل سنة فيبلغ في السنة الثانية (٣٢،٠٠٠) وفي الثالثة ٣٤،٠٠٠ وفي الرابعة ٣٦،٠٠٠ أي يبلغ مجموع واردات السنين الاربع (١٣٢،٠٠٠) إذا طرحت منها النفقات المذكورة آنفاً يصبح الصافي (١١،٠٠٠) ليرة .

وفي السنة الخامسة يكون الموز تقدم بالاثمار والطرح شوطا والاشجار الحمضية وغيرها بدأت و بشرت فيزداد الوارد المقدر للسنة الرابعة نحو ١،٠٠٠ ليرة فيبلغ في الخامسة ٣٧،٠٠٠ وفي السادسة يتضاعف الاثمار والطرح فيزداد الوارد الفي ليرة ويبلغ ٣٩،٠٠٠ ليرة وفي السابعة يزداد ٣،٠٠٠ ويبلغ ٤٢،٠٠٠ وفي الثامنة يزداد ٤،٠٠٠ ويبلغ ٤٦،٠٠٠ أي أن مجموع واردات السنين الثماني الاولى تصير (٢٩٦،٠٠٠) إذا طرحت منها النفقات المذكورة آنفاً يصبح الصافي (١٤٧،٠٠٠) ليرة .

وهذا الرقم الاخير المحسوب على أقل تقدير لا بد من ازدياده واطراده في السنين التي تلي الثامنة بنسبة ما يجنى من الاشجار الحمضية والخضروات الباكورية والاثمار والحبوب المختلفة والاقسام المأخوذة من الفلاحين وريع السمك والدكاكين وغيرها من ينابيع الايراد التي تقدم ذكرها .

٣١— رأس المال والوارد المقدران لاستثمار الجولان : يذكر في بحث الجولان من الرأسمال الثابت نفقات بناء (دائرة) في قرية خسفين تحتوي على غرف لسكنى المدير والمحاسب والخادم ومبيت الزوار واصطبل ومستودع . ولما كانت أراضي الجولان ستؤجر الى الفلاحين حسب الطرائق المحلية ولا يجري فيها من قبل الشركة زراعة مباشرة الا اذا احتيج لعمل بعض التجارب أو غرس بعض أشجار تستمد حينئذ وسائلها من ادارة البطيحة ، فلا يذكر في رأس المال المتحول سوى أجور الحراس الذين يستخدمون لمراقبة الزروع والغلال خلال أشهر الحصاد والدراس الثلاثة في قرى الجولان التي عددناها وعند عدم كفاءتهم يزاد عددهم في المستقبل ، وتقاوي الى فلاحي القرى المذكورة كيما يشترون ما يعوزهم من البذار والحيوانات، وثمن راحلة الى المدير و بدل الاعشار، وضريبة الارض ورواتب المدير والمحاسب ونفقاتهم المتفرقة فيبلغ بذلك رأس المال المقدر في السنة الاولى (٣،٤٠٠) ليرة عثمانية ، ولما كانت بعض اعتمادات هذا المبلغ لا تتكرر في السنين التالية كالتقاوي واعتمادات البناء وثمن الراحلة يصبح رأسمال السنين التالية (١،١٠٠) ليرة عثمانية مقابل ريع صاف قدرناه باربعة آلاف ليرة عثمانية يرجى ازدياده واطراده بنسبة اتساع المساحات المزروعة وتحسن الادارة .

معرض المصنوعات العربية
في مكتب مجلة الاقتصاديات العربية

خصصت ادارة هذه المجلة ناحية في مكتبها تعرض فيها نماذج صغيرة من المصنوعات الوطنية على اختلاف انواعها من جميع البلدان العربية فيتألف منها معرض صغير للصناعات العربية يشاهده كل من يزور مكتب المجلة من الوطنيين والاجانب من مختلف الاقطار في الشرق الادنى .

ولذلك فمن يرغب من اصحاب المصانع والمعامل الوطنية ان يعرض نموذجا من مصنوعات محله فليتكرم بارساله الى عنوان المجلة مع بيان وجيز عنه ليوضع بجانبه .

وادارة المجلة لا تتقاضى اجراً ما من اصحاب المعروضات لانها تعتبر هذا العمل خدمة وطنية واجبة .

تجارة الصوف العراقي

بقلم الاستاذ ابراهيم يشون ، بكلوريوس علوم في التجارة — الموصل

كانت تجارة الصوف وتصديره الى الخارج من اقدم التجارات ويرجع تاريخ تصديره للبلاد الاوروبية، الى اواسط القرن الثامن عشر اذ كانت تجارة الصوف ضعيفة ، تتبع الطرق القديمة التي ما زالت بعض مظاهرها بادية في الاسواق حتى الآن .

اما كيفية جمع الصوف من العربان فمختلفة وليست هناك طريقة موحدة مطردة للبيع فمنهم من يأتون باموالهم الى المراكز التجارية في المدن القريبة للبيع . واهم هذه المدن هي الموصل وبغداد والسليمانية وكركوك وكوي سنجق وإربل والديوانية .

يحمل صاحب الاغنام صوفه ويأتي به الى السوق حيث يعهد ببيعه الى احد الدلالين مقابل عمولة يتقاضاها منه على البيع . وقد يسلفه هذا البائع بعض الدراهم لقضاء اشغاله حين قدومه الى المدينة . ويجري البيع حسب العادة نقداً فيتسلم البائع دراهمه بعد أن يدفع الارضية ، وهي عبارة عن خمسة فلوس للحمل الواحد يومياً ، الى صاحب الخان الذي يضع فيه صوفه . وفي اكثر المدن محلات رئيسية للبيع يأتي اليها اكثر البائعين فيعرضون اصوافهم فيفحصها وكيل المشتري المصدر وهذا يساوم الدلال على المال فاذا تم الاتفاق على السعر يوزن المال ويصبح البيع قطعياً .

وقد يسلف التاجر اصحاب الاغنام او رؤساء القبائل مقداراً من الدراهم ويعين السعر حين التسليف على ان يتسلم منهم كمية من الاصواف تعادل المبيع ويتعهد هؤلاء ببيعها له دون غيره ! وقد يرسل له عملاء يرتادون القبائل ويشترون من مركز الانتاج دون تكليف اصحاب الاغنام تحميل اصوافهم الى البلد ويجري البيع هنا لا بالوزن بل بالوحدة اي بالجزة وهي كمية ما يحمله رأس الغنم من الصوف ويزيد هذا النوع من الشراء في سني المزاحمة وحينما يكون الطلب على الصوف كثيراً من الخارج .

ويشترى الصوف ايضاً بالمبادلة وهي سائدة في كثير من الانحاء العراقية التي لا يزال اهلها على الفطرة .

ومن تجار الصوف من هم غير مصدرين ، ويشترون الاصواف بالكميات القليلة ولا يصدرونها الى الخارج بل يبيعونها في الاسواق الداخلية اما للتجار المصدرين واما لبائعي القطاعي حسب حاجة الاستهلاك الداخلي .

ويباع من الصوف ، للاستهلاك الداخلي ، كميات لا بأس بها تستعمل لحشو المقاعد والفراش ولنسج العبآء وبعض الخيم والاقمشة الصوفية وعمل السجاد وقد زادت الكميات المستهلكة لهذا الغرض كثيراً في السنوات الاخيرة لتأسيس معامل حديثة للنسيج نظراً لاقبال السكان عليها . كما زاد صنع السجاد في العراق وقامت الحكومة بتشجيعه وفتح معامل له في السجون العراقية . وهناك تجار صغار يشترون الصوف النثر (اجزاء الجزة) اذ لا يتمكن التاجر المصدر من شرائه مباشرة من السوق لانه يأتي بكميات قليلة فيجمعه هؤلاء ويصنفونه حسب الوانه وانواعه وطول ليفه ثم ينفضونه من الغبار ويبيعونه الى التجار المصدرين الذين يغسلونه ويدخلونه بدورهم مع الجزة بعد غسلها ولفها وربطها وتعبئتها .

وقد يصدر بعض التجار نثراً ، كما يشترى النثر ايضاً من الدباغين الذين يشترون الجلود ، بعد ذبح الاغنام ، ويستخلصون الصوف منها بالزرنيخ والنورة وغيرها من الوسائط التي تضعف ليف الصوف . وهذا النوع من الصوف يستعمل على الاكثر للاستهلاك الداخلي واسعاره جيدة لانه نظيف ومغسول .

واهم الاسواق للصوف العراقي ، امريكا وانكلترا وفرنسا ثم ايطاليا والمانيا والنمسا . ودخلت حديثاً الى السوق روسيا فاخذت تكثر من شراء الصوف العراقي في السنتين الاخيرتين ،

وتعد امريكا اهم الاسواق العالمية لصوف العراق اذ انها تستورد ثلثي محصوله وذلك لوجود معامل كثيرة فيها لصنع السجاد والاقمشة الخشنة والطلب على الصوف هذا العام من المانيا ضعيف جداً وذلك للاختراعات الجديدة التي قام بها الالمانيون لصنع الصوف الصناعي .

ينقسم التجار المصدرون الى ثلاثة انواع :

(١) التجار العراقيون المصدرون الذين يشترون الصوف لحسابهم ويصدرونه الى عملائهم في الخارج ليباع بعمولة حسب رغبة التاجر العراقي . ويوافي هؤلاء العملاء التجار العراقيين بالاسعار والامور التي تطرأ على السوق وكثيراً ما يرسلون اليهم بالجرائد والمقالات ونتائج الاسواق السنوية والشهرية العلنية للمزادات في لندن وليفربول ومرسيليا وفيلادلفيا ليكون التجار هنا مطلعين على الاسواق الاجنبية وسيرها.

ومهمة هؤلاء العملاء ليست منحصرة بالبيع والنصح الى التاجر فحسب بل بتسليفهم المال ايضاً لشراء كميات اكبر ، اذ ان الفائدة التي يتقاضاها هؤلاء تقل كثيراً عما يمكن التاجر العراقي ان يحصل عليه استقراضاً في العراق ، وهي اعتيادياً بين ٣ و ٥ ٪ بينما هي في العراق لا تقل عن ٦ ٪ .

وقد يقدمون اليه سلفات بنسبة ٥٠ – ٨٠ بالمائة من اثمان الصوف المصدرة حسب اعتماد التاجر وثقة الشركة فيه وحسب سمعته التجارية ووجود مصالح مشتركة قديمة بين المصدر وعملائه.

وقد يجري التسليف بتقديم الدراهم الى التاجر قبل المباشرة بالشراء في أول الموسم بواسطة كتاب اعتماد على احد البنوك (letter of credit) او بالسحب على بوليسة الشحن (bill of lading) او بغيرها من الوسائل . ويقوم بعض البنوك هنا ايضاً بتقديم سلف للتجار . ومن هؤلاء من لا يحتاج لسلفات او سحب . والعميل بدوره قد يستلف على نفس هذه الاموال من البنوك في بلاده . وهذه الطريقة سهلت تصدير الاصواف. وتبلغ العمولة التي يتقاضاها هؤلاء ٢½ ٪ وتصل احياناً الى ٤ ٪ .

(٢) وكلاء الشركات الاجنبية والتجار الاجانب . وقد يكون هؤلاء الوكلاء وطنيين او ممثلين للشركة او فرع الشركة نفسها ان كان لها فرع في العراق . وهؤلاء الوكلاء يتقاضون عمولة قليلة لا تزيد على ١ أو ١½ ٪ من اسعار الصوف المشترى ويجب أن يكونوا اصحاب اعتماد تجاري حتى تثق الشركة بهم . وكانت هذه الطريقة رائجة فيما مضى ولكنها ضعفت في السنين الاخيرة وقل هؤلاء التجار الا ان روسيا دخلت السوق حديثاً فبلغت قيمة ما اشترته في السنة الماضية من الصوف العراقي نحو ٢٥،٠٠٠ دينار . ومن الشركات التي تشتري بواسطة عملائها كولبنكيان وشركة لنج والشركة الافريقية .

وقد تقدم الدراهم الى هؤلاء العملاء مباشرة قبل الاشتراء او عند الشحن بالسحب من احد المصارف على بوليسة الشحن.

(٣) التجار الصغار المصدرون او بعض اصحاب المخازن الذين يشترون الصوف بكميات قليلة بقصد بيعها الى التجار المصدرين الكبار منهم اذا لم يحصلوا على اسعار مناسبة من العراق، صدروها الى الخارج .

وقد زاد في السنين الاخيرة عدد التجار الصغار اصحاب رؤوس الاموال القليلة في الموصل وبغداد وذلك لغياب كثير من كبار التجار المصدرين بسبب الازمة الاقتصادية العالمية وفداحة الخسائر التي اصابتهم فقام هؤلاء بشراء كميات قليلة يشحنونها رأساً الى بعض شركات البيع في الاسواق الاجنبية ولا يشتري هؤلاء التجار باكثر من رؤوس اموالهم ولذلك فهم قليلا ما يستلفون المال على اموالهم المصدرة الى الخارج وذلك لعدم وجود اعتماد مالي لهم لدى تلك الشركات او لانهم يفضلون عدم السحب حتى يستفيدوا من استثمار رؤوس اموالهم وعدم دفع الفوائد ، ولان اكثرهم حديث عهد بالمهنة فلا يحب المخاطرة بشراء كميات كبيرة قد يؤثر نزول بسيط فيها فيقضي عليهم خصوصاً ان اسعار الصوف خلال الخمس السنوات الماضية كانت غير ثابتة وكثيرة الانخفاض والصعود.

ويجري التسليف عادة على اساس العملة الانكليزية أو الاميركية أو الفرنسية حسب الاتفاق وقد استفاد بعض التجار وتضرر غيرهم من جراء ذلك . فالذين كانوا قد سحبوا على اموالهم

قبل سنة ٩٣١ مبالغ مقدرة بالباون وكانت اموالهم في الولايات المتحدة او في فرنسا استفادوا من العدول عن اساس الذهب لانها دفعت بعملة ذات قيمة ضئيلة ولان الصوف ارتفع سعره بهذه العملة . كما تضرر كثير من التجار الذين سحبوا بالدولار قبل نزوله وبيعت اموالهم قبل عدول الولايات المتحدة عن اساس الذهب . ولكن العراق ربح الصفقة من جراء هذا الهبوط اجمالا .

ويبتدىء موسم شراء الصوف في اوائل شهر نيسان من كل عام وقد افتتح هذا الموسم بنشاط لا بأس به، واقبال من التجار على الشراء والمزاحمة فبيع في الموصل كل ١٤ كيلو بخمسمائة فلس وهذا سعر عال اذا ما قسناه باسعار الاسواق الاجنبية اما اذا قسناه باسعار الاصواف الداخلية والخارجية في السنين الماضية فالتاجر المصدر قد لا يربح شيئاً . ولكن هناك عاملين رئيسيين دفعا التجار الى الاقبال على شراء الصوف بهذه الاسعار وهي :

١ — تفاؤلهم بارتفاع اسعار السوق في العالم قريباً وذلك لنفاد الكميات الكبيرة المخزونة في مخازن امريكا وانكلترا هذا العام واملهم بقرب انتهاء الازمة العالمية واستعداد الدول الحربي .

٢ — ان الصوف هذا العام انظف منه في السنين السابقة وذلك لسقوط امطار كثيرة قبل جزه بمدة قليلة وهذا يؤثر على التاجر كثيراً لا من ناحية نقص الصوف عند غسله فحسب بل لان مصاريفه تكون اقل منها في الصوف الوسخ.

وكمية الصوف هذا العام احسن منها في السنة الماضية وذلك لتحسن موسم الرعي ولعدم طروء امراض فتاكة على الاغنام ولزيادة عددها .

سياسة المانيا الاقتصادية والتعويضات

بقلم الدكتور اوتو فولبر ، لوس انجلوس ، الولايات المتحدة

شغلت مشكلة مالية المانيا اذهان العالم وصرفتها عن النظر الى غيرهـا من مشاكلها المتعددة . ولا شك في ان ساسة اوروبا لو ارادوا ان يحللوا الاسباب التي تشير سخطهم على المانيا لوجدوا ان فيها مالا يمكن تجنبه لان لهم فيه يداً . فماذا تكون يا ترى حالة رجل تساعد، ايها القارئ على تعريته من ثيابه وتثقل كاهله بالديون ثم ترفض ان تتسلم اثمار اتعابه التي بها يجرب أن يفي ديونه لك ، ماذا تنتظر أن يفعل مدين في حالة كهذه ؟ اما تشهيره واطلاق اللسان عليه فلا يحلان المشكلة ولا يفيدان شيئاً . فحريّ بالدائن أن يتعرف أولا مصيبة هذا المدين ، وان يقف على نيّاته ثم يفسح له المجال للعمل ، لا من باب العطف عليه ، بل خدمة لمصلحته هو . فاذا كان يرغب في الحصول على ماله فامامه طريقان لا ثالث لهما : إما أن يسمح لغريمه أن يشتغل ليتمكن من وفاء ديونه من ثمرة جهوده ، واما أن يقرأ على ديونه الفاتحة .

أما « معاهدة » فرسايل هذه التي لا تصح أن تسمى معاهدة ولا اداة للسلم ، فقد امتصت كل قطرة من دماء المانيا حتى لما جاءت نكبة التعويضات اضطرت المانيا ان تستدين لتتمكن من وفائها . ولما رأى الدائنون ان الاموال التي يقرضونها لالمانيا يتسرب معظمها الى حفرة لا قاع لها تمنعوا عن اقراضها فعجزت عن دفع اقساطها . وقد أدرك الاميركان عقم عملية الاقراض هذه لان ما دفعوه لالمانيا لم يصرف على التعويضات بل تحول الى جيوب بعض الفرنساويين . ولا تستغرب ايها القارئ اذا قلت لك انه كلما دفعت المانيا مالا لفرنسا ، زاد المطلوب منها على حساب التعويضات . . . !

ولنقف ايها القارئ على سياسة المانيا الاقتصادية في هذا الوقت يجب ان تبحث في الاساس الذي بنيت عليه فيمثل أمامك سخافة الحجج وبطلان التهم التي كان يتذرع بها اناس من ذوي الخبرة والاختصاص لارغام المانيا على الدفع . وما كان يكتبه هؤلاء الخبراء من التقارير عن المانيا ويذيعونه في طول البلاد وعرضها ترك في أذهان الناس صورة سيئة عن موقف المانيا ونياتها واصبحوا يرون فيها عدواً أثيما فاجراً في وسط عالم تقي ورع ، وواضح ان تشويه نيات الناس والتحامل عليهم لا يمحى اثرهما بسهولة ، وان تاثيرهما في تصعيب سبل التفاهم والتصافي أشد من تاثير الحوادث اليومية التي تقع بين الدول لانها لا تلبث أن تنسى ويضمحل ذكرها .

***

ان بين الازمة الاقتصادية السائدة في العالم اليوم وبين النظام المالي المتبع علاقة متينة محتمة ، لم يشرحها شرحا جلياً أحد قبل المستر كسلر في جريدة التايمس بتاريخ ٥ سبتمبر

سنة ١٩٣٤ عندما قال : « لا يحق لزيد أن يتمتع بعروض لبكر إلا إذا قدم لبكر عروضاً من عنده يرضى بها، والحق في الاصل للتمتع بعروض الغير هو دفع ثمنها نقداً على الفور، ويجوز أيضاً أن يؤخر دفع الثمن لاجل معين، وهو ما يسمونه بفتح الاعتماد، أي البيع بالدين. وظل الناس يتعاملون بموجب هذا النظام الى أن نشبت الحرب الكبرى. في خلال سني هذه الحرب استهلكت كميات هائلة من المواد المختلفة بدون أن يسد مسدها انتاج حقيقي. وما يقال عن الولايات المتحدة انها جهزت الحلفاء بمواد حربية مختلفة صنعت في بلادها وانه كان يحق لها بحسب نص هذه النظرية أن تبيعها لهم بالدين، صحيح لا غبار عليه، ولكن هذه المواد الحربية قد تلفت كلها بدون أن تؤدي للحياة الاقتصادية نفعاً ما، إذ لم يبق منها غير حطام لا قيمة له. وعلاوة على ذلك ان هذه المواد الحربية لم تتلف هي وحدها، ولكنها قد أتت على ملايين من بني البشر وغير البشر من الممتلكات والعروض الثمينة. فهذه الاعتمادات التي منحتها اميركا للحلفاء لم يكن لها مقابل فاصبحت اعتمادات على أشياء خيالية وهمية. ولكن الدائن اعتبرها أموالا صحيحة مقيدة لحسابه، وبناء على هذا الاعتبار لم يكف عن المطالبة بها.

وهذا يصح اطلاقه حقاً على قضية التعويضات إذ قد أوجب الحلفاء على المانيا أن تدفع لهم أموالا مقنطرة من الدولارات فاصبحوا دائنين بهذا الطلب وأصبحت المانيا مدينة لهم. ولكنه دين وهمي، لأنه لا يصح أن يقال أنهم قدموا الالمانيا عروضاً أو أموالا تسلمتها منهم وصرفتها على شعبها حتى يجوز عقد عملية الدين بينهما. فارقام التعويضات لم تكن رصيد حساب لتبادل متاجر بين الحلفاء والمانيا، بل اعتبرها الحلفاء ديناً قيدوه على المانيا وان يكن بلا مقابل أصلا. وكانت النتيجة فساد نظام الكريديتو في العالم قاطبة. وادى ذلك الى صدور ما أسماه المستر كسلر « نقود مزيفة » لان العملة الورق التي انتشرت في ذلك العهد والاسهم والصكوك المالية كلها بنيت على شيء وهمي. ولم يطل الوقت قبل أن تحقق الناس أنهم كانوا على ضلالة في حسابهم يوم أن انفتقت الغيوم وظهر وراءها انهيار مالي هائل. كان ذلك في أحد أيام شهر اكتوبر من سنة ١٩٢٩ وقد أشارت جريدة التايمس الى هذه الضلالة في ما كتبته بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ اذ قالت « لا يمكن عاقلا أن ينكر أن الاضطراب الحاصل في المانيا يعود القسم الاعظم منه إلى سياسة الحلفاء فيما يتعلق بالتعويضات » وما هي هذه السياسة التي تشير اليها التايمس ؟ هي مطالبة الحلفاء، المانيا بدفع أموال عيناً ونقداً، ووضع اليد على جميع ما تمتلكه المانيا في الخارج، وتموين الجيش الفرنساوي المرابط في الروهر، ثم تضخم ورق النقد الالماني حيث أصبح ثمن الورقة ذات المليون ماركا تباع بربع دولار الى أن صفرت خزائنها ولم يبق لديها شيء.

هذه هي نتيجة السياسة العقيمة التي اتبعها الحلفاء في معاملة المانيا.

ولنأت الان الى سني اليسر في المانيا (١٩٢٥ — ١٩٣٠) ففي خلال هذه السنوات انهالت على المانيا القروض التي دفعت عنها ربا فاحشاً وازداد الانتاج وتحسنت الصناعة، وبلغ ما دخلها للاستثمار فيها نحو ٦،٠٠٠ مليون دولار. وفي خلال هذه المدة ايضاً ارتفعت قيمة الاقساط السنوية للتعويضات من ٢٥٠ مليون دولار سنة ١٩٢٥ الى ٦٢٥

مليون دولار سنة ١٩٢٩ حتى اعلان موراتوريوم هوفر سنة ١٩٣١ . وبلغ مجموع ما دفعته المانيا للحلفاء ٢،٦٠٠ مليون دولار ، دفعت من مال القروض.

هذه أيام المانيا السعيدة ، أيام وفاء القروض ، الايام التي كان يرجى أن يوضع في نهايتها حد للعلائق المتوترة بين المانيا ودائنيها بعد أن تحرج الموقف وكاد يفضي الى حدوث انفجار هائل ، ولكنها أدت الى عكس هذا الرجاء.

فبعد أن أتت المانيا على جميع ما تملك الى آخر فلس في خزينتها ، وبعد أن تبعزقت جميع القروض التي استدانتها لغاية ١٩٣١ ، جانب منها عَلَى التعويضات ، وجانب على توسيع صناعاتها والقيام ببعض المشاريع العمومية ، رأت فجأة لثالث مرة انها أصبحت في مركز لا تستطيع معه أن تستلف مالا من أحد ، فجنحت سفينتها الى البر ولو لا اعلان موراتوريوم هوفر لتحطمت بما فيها.

وإذا كان من يلام على هذه السياسة الجائرة فليس الذين كانوا يستقرضون الاموال بل الذين أقرضوا هذه الاموال لعدم تلافيهم هذا المصير بالالتجاء الى وسائل تضمن للمدين دفع ديونه.

وفي سنة ١٩٣١ حدث اضطراب شديد في بلاد المانيا كلها كان من أهم العوامل عليه انهيار بنك الدولة ، ثم مطالبة الدائنين بالديون ذات الاجال القصيرة ثم خروج انكلترا عن قاعدة الذهب . وتلا ذلك وضع حدود صارمة على العملة الاجنبية ، ثم حجز الممتلكات ضماناً لاموال الاجانب. إلا ان ذلك لم يقعد بهمة حكومة برونتغ في ذلك العهد عن القيام بمحاولة انقاذ السفينة التي كانت مشرفة على الهلاك. وكان مبدأ هذه المحاولة هو أن تدفع المانيا مما يتجمع لديها من رصيد صادراتها . وقد أوجبت هذه التدابير الجديدة تخفيض هذه الصادرات ٢٠ بالمئة ترويجاً لها وترغيباً للناس في الاقبال عليها ، وزيادة معدل الضرائب الداخلية مما أدى الى ارتفاع مقدار الصادرات وانحطاط مقدار الواردات . وتبع ذلك زيادة عدد العاطلين على نسبة تناقص قوة الاهالي على المشترى ثم هبوط الانتاج من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢ نحو ٤٠ بالمئة فكثرت حوادث الافلاس ووصل عدد العمال العاطلين الى ٦ ملايين نفس . واذا شئت قل ان خمس السكان أصبح بلا عمل إذا أضفنا الى عدد العمال العاطلين من يعولونهم من ذوي قرابتهم واولادهم وهو ما يجب ان يحسب له حساب في حالة كهذه.

وقد حدث هذه المرة في المانيا ردّ فعل من جهة العملة. فبعد ذلك التضخم الذي حصل في سنة ١٩٢٣ عقبه الآن تقلص لو طال عهده لقضى على ما بقي في المانيا من الاموال الموظفة . وقد اخذ شبح البلشفية يلوح في الجو نتيجة الفقر وبوار التجارة . وعند أواخر عهد برونتغ أخذت عوارض الخطر تتجسم في رصيد صادرات البلاد ، وضعفت ثقة الدائن بمقدرة المانيا على الدفع فاضطربت عملتها وانحطت بالنسبة الى سعر الذهب . وكانت الضربة القاضيــة على صادرات المانيا اتفاق اوتاوا وقد حاولت المانيا أن توسع تجارتها الخارجية فعجزت ، ولما أصبحت وارداتها مساوية تقريباً لصادراتها وتعذر عندئذ عليها ايجاد ٣٥٠ مليون مارك من رصيد الصادرات لدفع فوائد الاقساط المستحقة ، وسدت في وجهها أبواب الفرج من الخارج ، حان الوقت لادخال تعديل جوهري في نظام دفع هذه الديون ، وكان هذا في شهر يناير من سنة ١٩٣٣ عند قيام حكومة هتلر.

كانت سياسة هذه الحكومة في بدء الامر أن توجد عملا لستة ملايين عامل وقد شل وجود هؤلاء العمال العاطلين ايدي الدائنين فلم يجسروا على مفاتحة المانيا بشأن ديونهم . وقد تمكنت حكومة هتلر ، بفضل جهود الامة كلها متحدة الى انقاص عدد العاطلين الى ٢،٣٠٠،٠٠٠ ومن المسلم به ان اربعة ملايين عامل اليوم لا يتناولون اجوراً كاملة، وغيرهم يشتغل ساعات قليلة ، وآخرون يتطوعون للعمل في مخيمات العمال . ومن الوسائل التي اتخذتها الحكومة لتقليل العطالة انها حملت كثيرات من الفتيات العاملات على التزوج برجال عاطلين لينتقل عملهن إلى رجالهن . وقد تم هذا الزواج باعانات من خزينة الحكومة ، ومنها القيام بمشاريع عمومية مثل تعبيد الطرق ، واصلاح الابنية ، واحياء الاراضي القاحلة وغير ذلك .

ومع هذه الجهود الجبارة التي قام بها الالمان لاصلاح ماليتهم بواسطة عقد قروض داخلية على مثال ما تصنعه فرنسا واميركا ، لم يسلموا من النقد والاعتراض . فصاروا يقولون لهم : « من كان يملك أموالا تكفي للقيام بهذه المشاريع الواسعة ، فالاولى به ان يدفع ديونه أولا » ولا يخفى ما في هذه النظرية من ضعف الحجة وقصر النظر ، لان ما صرف على تلك المشاريع العمومية من المال بقي في البلاد ، فلو خصص لوفاء الديون لانتقل كله الى الخارج . وأي أفضل للدائن أن يمهل غريمه المدين الى أن يثري ثم يتقاضاه دينه ، أو أن يفوته كله؟ أضف إلى ذلك ان انتعاش التجارة في العالم يتوقف لحد ما على عودة المانيا لميدان العمل لتقوم بنصيبها منه .

ومعلوم أن الحلفاء انفسهم لما عجزوا عن دفع ديونهم احتجوا باسباب شتى سياسية ومالية ، كان في مقدمتها ما بني على المال . على ان هناك فرقاً كبيراً بين ديون الحلفاء ، وكلها عبارة عن نقود اقترضوها لآجال ، وبين التعويضات المطلوبة من المانيا ، لان هذه التعويضات لم تكن الا جزية فرضت على عدو بائس .

ولزيادة تحرج مركز المانيا قام اليهود في الزمن الاخير بمقاطعة البضائع الالمانية . وقد أثرت هذه المقاطعة على الحالة الاقتصادية في المانيا وخصوصاً لمجيئها في وقت تناقصت فيه صادرات المانيا لروسيا ، وان لم يكن كل الأثر الذي كان يسعى اليه القائمون بها لانحصارها فقط في جنوبي افريقيا والولايات المتحدة .

ومع ان هذه المقاطعة بعد أن بلغت حدها الأعلى أخذت تضؤل وخصوصاً في الولايات المتحدة وجنوبي أفريقيا ، ومع أن نظام المقايضة الذي أدخلته المانيا قد أفاد لدرجة ما ، إلا ان صادرات المانيا لا تزال بانحطاط مستمر فلماذا؟

ان جميع دول العالم تجتهد اليوم في تضييق حدود الواردات بواسطة فرض المكوس ، أو تحديد الوارد أو منعه بالمرة وغير ذلك . ولكن غرماء المانيا يطلبون منها ان تخرج عن قاعدة الذهب لزعمهم أنها بهذه الوسيلة تستطيع أن توسع منطقة تجارتها الخارجية ، فاذا خرجت عن قاعدة الذهب ، ألا يؤولون عملها محاولة لاغراق الاسواق الخارجية بمصنوعاتها؟ على أن أميركا وتشكوسلوفاكيا لم تنجحا في زيادة صادراتهما بالتخفيض من أثمانها .

والالمان لا يستطيعون أن يوفوا ديونهم إلا من مصنوعات أيديهم ولكن الدائنين لا يقبلون بغير النقد . فعوضاً عن أن يتساهلوا مع غرمائهم ، ويفسحوا لهم المجال لاسترداد مركزهم التجاري الماضي ينهمكون في تقديم الاحتجاجات ونشر التقارير مما لا يجدي أحداً شيئاً . وقد غاب عن هؤلاء أن إحياء التجارة الالمانية انتعاش للتجارة في العالم قاطبة .



لمراسلنا الخاص في دمشق

طريق الحجاز البري

صرح أحد افراد البعثتين اللتين سافرتا لاكتشاف طريق الحج البري أن مهمتهما كللتا بالنجاح وان الحكومة السعودية وعدت باصلاح الأقسام التي تستدعي الاصلاح من هذه الطريق في أراضيها وان أحسن طريق يمكن أن تتبع لسير سيارات القوافل في المستقبل هي طريق (دمشق — درعا — عمان — معان — المدوره — المشيطيه — تبوك — العلا — المدينة) .

الامتناع عن استيراد البضائع الاجنبية

نظراً لعدم اجابة السلطات المختصة مطاليب جمعية تجار بيروت المتعلقة بالضرائب والمكوس فقد أذاع التجار بعد اجتماعات عقدت في بيروت ومثلت فيها الهيئـــات التجارية في معظم المدن المشمولة بالانتداب انهم قرروا مبدئياً و بالاتفاق مقاطعة المتاجرة بالبضائع الاجنبية ولكي لا تلحق هذه المقاطعة اضراراً فادحـة ببعض التجار الذين لا يزالون يتاجرون بالبضائع الاجنبية ، فقد قرر التجار أن تكون المقاطعة تدريجية بحيث تبدأ بالامتناع عن استيراد البضائع الكمالية منهـا في مبدأ الأمر ثم تتبعها ببقية الاصناف الاخرى . وينتظر أن تجتمع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاقتصادي خـلال الاسبوعين القادمين في بيروت وتضع قراراً نهائياً بهذا الشأن وتذيعه على التجار والمستهلكين مرفقاً بلائحة تفصيلية لانواع البضائع التي تعتبرها كمالية يجب الأمتناع عن شرائها واستيرادها .

اضراب التجار الثاني

هذا وقد أضرب التجار في بيروت اضرابا ثانياً يوم ٢٣ مايس الماضي أوسع من الذي سبقه وفوق ذلك فان معظم المدن اللبنانيـة والسورية قد اعلنت تضامنها مع مدينة بيروت وأضرب تجارها عن العمل مدة ساعتين في النهار نفسه الذي اضرب فيه تجار بيروت .

وقد تألفت لجنة من تجار بيروت تمثل عموم اسواقها وقررت اعلان السلطة بعجز التجار عن دفع الرسوم الباهظة التي كادت تقضي على حركة التجارة كما قررت جمع مفاتيح مخازن المدينة من اصحابهـا وتسليمها الى مندوب المفوضية السامي . وقد طيرت برقيات احتجاجية الى حكومة الجمهورية الافرنسية من مختلف الهيئات الاقتصادية في لبنان وسوريا .

توسيع سكة حديد (دمشق — بيروت)

عقب دروس مستمرة قامت بها المصالح الخاصة في المفوضية العليا لكهربة خـط حديد (شام — بيروت) وتوسيعـه طول السنتين المنصرمتين ، علمنا ان الرأي قد قر اخيراً على الاكتفاء بتوسيع هذا الخط فقط دون كهربته ، وجعله معادلا في العرض لخط (رياق — حلب) . كما علمنا ان المفوض السامي يعمل على تحقيق هذا المشروع في اقرب وقت ممكن .

محاصيلنا في العراق

في تصريح ادلى به احد كبار التجار السوريين القادمين من العراق حديثاً ان العراق اصبح بعد افتتاح خط حيفا — بغداد يستورد معظم حاجياته من فلسطين بحيث كادت تفقد البضائع السوريـــة من اسواق العراق وتحل محلها البضائع الصيهونية ، هذا بعد أن كان العراق في السابق سوقاً عظيمة للمصنوعات السورية نظراً لجودتهـا

ورخص اسعارها.

عمال التبغ العاطلون عن العمل

صباح ٢٢ مايس قام ٥٠٠ عامل بمظاهرة في شوارع بيروت بعد أن اغلقت معامل التبغ المحلية التي كانوا يعملون فيها قبل تنفيذ قرار المونو بول الاخير، وقد طالبت هذه الجماعة من العمال الحكومة بتأمين عمل لها تسد به الرمق.

وبهذه المناسبة نذكر ان شركة حصر الدخان قد حددت للعمال الذين يريدون العمل فى مصانعها اجوراً يومية قدرها (٢٠) قرشاً سورياً وللعمال الفنيين من (٢٠ — ٧٠) قرشاً سورياً.

وقد احتج العمال العاطلون للحكومة على زهادة هذه الاجور التي تعرضها الشركة لتشغيلهم.

اختام الدعاية والاعلانات على الرسائل

يسمح بطبع اختام الدعاية على غلف الرسائل الصادرة عن البلاد المشمولة بالانتداب الافرنسي على ان تكون منحصرة بمنفعة عامة او تجارية. فان كانت المنفعة عامة تستثنى هذه الطبقات من الرسوم، وان كانت تجارية فتكون خاضعة لرسم قدره (٥٠) قرشاً سورياً عن كل ١٠ آلاف طبعة تطبع خلال خمسة عشر يوماً بشرط أن تنظم الطلبات بشأنها من قبل الغرف التجارية والهيئآت النقابية.

احتكار الجليد

عقد اصحاب معامل الجليد في دمشق اجتماعاً قرروا فيه عقد اتفاق (سنديكا) فيما بينهم على رفع اسعار الجليد. وعلى اثر ذلك ارتفع سعر لوح الجليد الذي يزن ستة ارطال من ثلاثة قروش سورية الى عشرة.

المحاصيل العراقية في سوريا

ورد من الاغنام العراقية الى سوريا خلال الثلاثة الاشهر الاولى من هذا العام عن طريق الموصل ٩٣٠،٤٤٦ رأساً ومن البيض ١٢٦،٥٦٠، ٧ بيضة، ومن الصوف ٨،٧٣٠ كيلو، والجلود الخام ٤٦،٤٣٣ جلدا لاجل دباغتها، ولا تزال الواردات متواصلة من الاغنام والاصواف والجلود عدا البيض الذي توقف تقريباً استيراده في المدة الاخيرة. وهذا عدا الواردات العراقية الآتية عن طرق غير الموصل. ولو حسبت الاغنام الواردة من العراق عن مختلف طرقها ومن تركيا لتجاوز مليون رأس من الغنم فقط.

جمعية تجار بدمشق

عزم تجار دمشق على تأسيس جمعية للتجار فيها اسوة بزملائهم تجار بيروت، وربما اعلنت اسماء اعضاء هذه الجمعية خلال الشهر المقبل.

التشجير في لواء دمشق

وضع المدير العام للزراعة والاقتصاد في الجمهورية السورية تقريراً فنياً عن طرق التحريج والتشجير في لواء دمشق وابلغ الى السلطات الاجرائية للعمل بموجبه، وهذا اهم ما ورد فيه:

للتشجير اهمية كبيرة في لواء دمشق، وينقسم الى قسمين:

١ — غرس الاشجار المثمرة في البساتين

٢ غرس البذور والغراس الحرجية في المناطق الجبلية البعيدة عن القرى والتي يمكن المحافظة عليها من دخول الحيوانات.

ينقسم لواء دمشق من الوجهة الزراعية وباعتبار المناطق التي يمكن تشجيرها الى سبعة اقسام، اهمها ما يلي:

اولا — منطقة دمشق: ان للاشجار المثمرة في هذه المنطقة اهمية كبرى بالنظر لغزارة مياهها ولقابلية التربة والاقليم، فقد تمتاز في هذه المنطقة زراعة شجرة المشمس والزيتون والاجاص والكرمة وغيرها من الاشجار التي تمو بسهولة والموجودة غراسها بوفرة في مناطق قرى: القدم، واريا، دوما، كفر سوسة، التل. اماالزيتون الذي يقل عدده سنوياً ويندر من يغرس منه فمن الضروري تشجيع اهالي القرى جميعاً على زراعته وان يفرض على كل قرية أن تغرس عدداً يتفاوت بين ١٠٠ — ٢٠٠ شجرة زيتون سنوياً بنسبة اهمية تلك القرية.

ثانياً — منطقة وادي بردى : يتشكل وادي بردى من قرى : قدسيا ، الجديدة ، بسيمة ، اشرفية دمر ، الهامة ، حيث يمكن أن يحدد قسم من جبال هذه القرى بالشريط الشائك او غيره ويغرس من عقل التين البعل و بذور اللوز والبطم والصنوبر الحلبي الذي يلائم اقليم هذه المنطقة وتربتها .

ثالثاً — منطقة دوما : تنقسم هـــذه المنطقة الى منطقتين :

١ — منطقة المرج ٢ — المنطقة الجبلية (اي ناحية منين)

منطقة المرج : منطقة سهلية مرزغية تغرس في القسم الغربي منها اشجار المشمش والزيتون والاجاص والكرمـــة وغيرها من الاشجار التي تمو بسهولة ،اما القسم الشرقي منها فمرزغي ايضاً لكن يندر نجاح الاشجار المثمرة فيه الا في القسم المرتفع منه .

المنطقة الجبلية : ينبغي ان تعمم فيها زراعة اشجار المشمش والزيتون والاجاص والكرمة وان يفرض على كل قرية من قراها غرس ١٠٠ — ١٠٠٠ غرسة زيتون حيث تعد هذه القرى من الغوطة وتربتها ملائمة لغراس الزيتون .

ان مدير المشتل الزراعي ، يسعى جهد الطاقة لتحسين انواع التفاح والاجاص والكرز والدراق وفي هذا المشتل كميات كبيرة من غراس الاشجار غير المثمرة كالصنوبر الحلبي والا كاسيا والعفص والكينا برسم توزيعها على الزراع بسعر كلفتها .

خط حديد الموصل

اقترح اعضاء الغرف الزراعية والتجارية في الموصل على حكومتهم اتمام الخط الحديدي الذي اوصلته الحكومة الافرنسية من تل زيوان الى الحدود العراقية ، وذلك بتمديده من نقطة الحدود الى مدينة الموصل . وتدرس الحكومة العراقية امر تنفيذ هذا الطلب .

الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية

رفعت اللجنة الاقتصادية بدمشق الى فخامة المفوض السامي الاحتجاج الآتي :

بينما البلاد بانتظار معالجة التشريع الجمركي فيما يعود لصالحها اذا بالقرار الصادر في ٥ نيسان عام ١٩٣٥ تنص المادة الخامسة منه على استيفاء الرسوم الجمركية على قطع النسيج القطني التي تزيـــد القطعة منه في طولها عن المتر الواحـــد كما تستوفى عن الاثواب المتراصة وكانت محددة بما تزيد في طولها عن ثلاثة امتار .

ان فضلات هذا النسيج الملونة والمطبوعـــة التي تنسب الى الاجناس المعروفة باسم — (كريبلين) (اكسفور) (دول) (زفير) (شيت) وما شا كل ذلك والتي تبلغ في طولها — ثلاثة امتار فما دونها تساوي الليبرة منها ، بالعملة الانكليزية ، وهي ١٤٤ درهما في مصدرها من خمسة بنسات ونصف الى ستة بنسات ونصف البنس ، مطروحة ارض المرفأ فتبلغ قيمة الكيلو الواحد من هـــذه الأقمشة نحواً من ثلاثة فرنكات فرنسوية وتسعين سانتيما .

فالرسم الجمركي المفروض على الكيلو الواحد من هذه الفضلات بحسب المادة الخامسة من القرار المذكور هو ثمانية فرنكات وعشرون سانتيما . اذن فالنسبة المئوية للرسم الجمركي على التقاطيع التي ترقع بها اكسية الفقراء ستراً لأجسامهم ، هي مئتان في المئة ونيف هذا في التعريفة الصغرى بينما هي في شرقي الأردن احد عشر في المئة فقط .

وطبيعي ان تستورد البلاد التي نفضت يدها من الثروة ارخص البضائع وان تعمد الى الفضلات المقدودة والمعيبة فتجعل منها البسة تكتسي بها .

وقد نظر الاحصاء الجمركي الى زيادة ما يرد من هذه القطع في مقابلة ما يرد من البضائع المماثلة فساوى بينها في الرسوم الجمركية على اساس الوزن لا على اساس القيمة ، الامر الذي يجعل التشريع الجمركي يفرض في الجنس الواحـــد مئة وعشرين في المئة اثواباً ، ومئتين وخمسة وعشرين في المئة قطعاً .

فاللجنة الاقتصادية تلفت نظر فخامتكم الى عدم مراعاة النسبة في توزيع الغرم . ومصلحة الجماعات مقدمة على مصلحة الافراد .

وهي تحتج لفخامتكم على هذا التشريع . وترجوكم أن تبلغوا احتجاجها الى وزارة الخارجية الافرنسية الفخيمة والى جامعة الامم .

تمديد الديون الزراعية في سورية

نشرت الجريدة الرسمية للجمهورية السورية ذيلا للقانون المؤرخ في ٥ حزيران ١٩٣٣ يتضمن تجديد وتمديد الديون الممنوحة من قبل المصرف الزراعي للجمهورية السورية وينص على ما يلي :

١ — للاستفادة من تجديد او تمديد اقساط الدين يجب على المستقرضين لقاء رهن الأموال غير المنقولة ان يؤدوا عن سنة ١٩٣٥ وما قبلها الدفعات الآتية :

(ا) — جزءاً من عشرة اجزاء من كامل الدين اذا كان ٢٠٠ ليرة ذهبية أو اقل .

(ب) — جزءاً من ١٥ جزءاً من كامل الدين اذا كان يزيد عن (٢٠٠) ليرة ذهبية ولا يتجاوز (٥٠٠) .

(ج) — جزءاً من ٢٠ جزءاً من كامل الدين اذا كان يتجاوز (٥٠٠) ليرة ذهبية .

ثم يربط الباقي بعقد جديد وفقاً لأحكام المادة (٢) من قانون ٥ حزيران ١٩٣٣ و يقسط بحيث يستحق القسط الأول منه في عام ١٩٣٦ .

أما المدينون بالكفالة المتسلسلة فهم مكلفون بدفع جزء واحد من خمسة اجزاء من كامل ديونهم و يربط الباقي بعقد جديد مقسط على اربعة اقساط بحيث يستحق اولها في عام ١٩٣٦ .

وهناك اعفاآت سردها القانون المذكور يمكن الاطلاع عليها في العدد العاشر من الجريدة الرسمية لسنتها السابعةعشرة بتاريخ ٣١ مايس ١٩٣٥ .

اخبار متنوعة

— اصدرت المفوضية قراراً مددت فيه النظام الجمركي الذي تعامل بحسبه البضائع اليابانية الواردة الى سوريا شهراً آخر ابتداءمن ٥/٢٧ ريثما تتم المباحثات لوضع نظام ثابت لها . وقد سارت هذه المباحثات بكل نجاح حتى الآن .

— رفض العمال الذين يعملون في حصاد الحبوب في جهات سورية الشمالية ، العمل باقل من ١٢ فرنكا يومياً بعد أن كانت اجرة العامل قبل اليوم لا تتجاوز ٤ فرنكات ، وهذه ازمة اخرى تهدد موسم هذا العام وتنذر المزارعين بخسائر قد تكون جسيمة .

— وقعت عاصفة برد هطل بكثرة في جهات السلمية المشهورة بكثرة كرومها فاتلف اكثر من ٦٠ ./. من موسم الكرمة في تلك الجهات .

— يقدر عدد المواشي التي دخلت سوريا من العراق ٢٥٠،٠٠٠ رأس ، خلال العام الحالي .

— شرعت الحكومة السورية بتنفيذ قرارها الاخير بمنع التداول بالعملة الفضية العثمانية المتداولة في اسواق سوريا الشمالية .

تدنت اسعار الحبوب بمناسبة قرب الموسم الجديد فبيع قنطار الشعير هنا بمبلغ ٣٥٠ قرشاً سورياً والقمح ٦٥٠ قرشاً .

تجري مفاوضات بين تجار الحبوب في حوران وفي دمشق و بين ادارة شركة السكك الحديدية لتنزيل تعريفة اجور نقل الحبوب من المحطات الكبرى في حوران الى دمشق ، و قد وافقت الشركة مبدئياً على هذا التخفيض .

الاقتصاديات العربية

هي خير هدية تقدمها لاصدقائك لانها حاملة لوآء الوحدة الاقتصادية في جميع الاقطار العربية ، ولسان حال مفكري الامة من رجال العلم والفن والتربية والمال والاعمال ، ودليل التاجر والزارع والصانع والمتمول في جميع اعمالهم الحيوية .



لمراسلنا الخاص

بعثة فلسطين التجارية

احتفت الحكومة المصرية ودار المندوب السامي البريطاني بمقدم البعثة التجارية وانزلت في ضيافة الحكومة المصرية في فندق الكونتننتال .

وقد بادرنا مع زملائنا الصحفيين فطلبنا مقابلتها فعرفنا جناب رئيس البعثة انه سيقابل مندوبي الصحافة بعد عودته من مقابلة سعادة وزير المالية ولما عاد رئيس البعثة استقبل في بهو الفندق مندوبي الصحافة وصرح لهم بما ياتي :

« ان البعثة تواقة الى تحسين العلائق التجارية بين مصر وفلسطين لفائدة البلدين وان التبادل التجاري بين القطرين المتجاورين يجري الآن بحالة غير مرضية فان فلسطين تستورد من مصر سنويا بضائع بنصف مليون جنيه ولكنها لا تصدر الى مصر الا بمبلغ ٧٥ الف جنيه والامل كبير في الوصول الى وسيلة تساعد على تعادل هذا التبادل التجاري لا سيما ان في فلسطين مصنوعات لا يوجد مثلها في مصر فلماذا لا تجد سوقا لها فيها ؟ وقال ان البعثة ستعرض على اللجنة المصرية مقترحات وضعناها للوصول الى الغرض المقصود ولا استطيع الآن ذكر شيء ما عن هذه المقترحات حتى تعرض على بساط البحث والمناقشة ويتخذ قرار بشأنها .

برنامج اعمال البعثة التجارية

قصد جناب المستر جونسون رئيس البعثة التجارية الفلسطينية ومعه اعضاء البعثة في اليوم التالي لوصولها الى دار الغرفة التجارية المصرية وكان في استقبالهم سعادة رئيس الغرفة وسكرتيرها وطافوا بانحاء المعرض متفرجين على اقسامه المختلفة وكان حضراتهم يبدون اعجابهم للاتقان الفائق الذي وصلت اليه المصنوعات المصرية حتى اصبحت تضارع المصنوعات الاوروبية . وقد ابدى رئيس البعثة اعجابه مراراً ولما علم انه لا توجد علائق بين الغرفة المصرية والفلسطينية ، طلب جنابه بان تتصل الغرفة بالمستر شنكر رئيس اتحاد الصناعات في فلسطين .

ومما لفت نظر اعضاء البعثة ، صناعة الاثاث المصري ولما سألوا عن اسعاره وعلموا قيمته ابدوا دهشتهم لرخصه بالنسبة لاتقان الصناعة .

وقد صرح رئيس البعثة انه سيفاوض الحكومة المصرية في تخفيض الضرائب الجمركية على الانواع المطلوب توريدها لمصر وهي الدهان الزيتي والحقائب الجلدية والشيكولاته والاقفال الحديدية والحبر .

وابدى جنابه رغبته في زيارة بعض المصانع المصرية فتم له ذلك حيث زار مصانع النسيج في المحلة الكبرى التابعة لبنك مصر وكان جنابه واعضاء البعثة في ضيافة سعادة طلعت باشا حرب .

ومن المعروضات التي شاهدوها في مصر من الصناعات الزراعية عصير البرتقال وانواع المربيات المصنوعة من الفاكهة المصرية ولما علموا ان سعر الكيلو من عصير البرتقال ومن مربيات الفاكهة يباع بخمسة غروش تعجبوا لرخصه .

قصدوا الى الغرفة التجارية البريطانية حيث قابلهم جناب الكولونيل جراي رئيس الغرفة مقابلة طويلة .

وفي اليوم التالي اجتمعت البعثة باللجنة المصرية برئاسة فؤاد

بك كامل وكيل وزارة المالية ودار البحث على المسائل التي جاءت البعثة للمفاوضة من اجلها على ان تتبادل اللجنة والبعثة التقارير في هذا الشأن .

مأدبة رئيس الوزراء

وقد أدب دولة رئيس الوزاء مأدبة عشاء للبعثة التجارية في فندق ميناهوس دعا اليها فخامةالمندوب السامى واعضاءاللجنةالمصرية.

الاتفاقية التجارية بين مصر وفلسطين

تم الاتفاق بعد المحادثات ومبادلة التقارير بين البعثة التجارية واللجنة المصرية على وضع اتفاقية تجارية على ان يعود الفريقان الى البحث في مسائل اخرى في المستقبل القريب وتتلخص الاتفاقية فيما يلي :

اتفقت اللجنتان المصرية والفلسطينية على تخفيض الرسم الجمركي المفروض على الصابون الفلسطيني وتسهيل اصدار البرتقال اليافي والبطيخ الى مصر وتسهيل اصدار بعض الفواكه المصرية الى فلسطين .

كانت اللجنة الفلسطينية ترغب فيما يختص بالبرتقال أن يسمح ببيعه في مصر على اساس التعريفة المخفضة فى شهر فبراير من كل عام ولكن اللجنة المصرية لم تستطع تقديم ميعاد الاصدار اكثر من شهر واحد فاجيز بيع البرتقال اليافي الوارد ابتداء من اول مايو بدلا من اول يونيه من كل عام . وصرحت اللجنة الفلسطينية ان هذا التقديم لا يكسبها شيئاً من الوجهة العملية .

اما فيما يختص بالبطيخ فقد تقرر تبادل هذا الصنف بين القطرين على اساس التعريفة الموجودة على أن ترسل مصر بطيخاً الى فلسطين في شهري مايو و يونيه وترسل فلسطين الى مصر بطيخاً في شهري يوليه واغسطس .

وقبلت البعثة الفلسطينية تسهيل اصدار المانجو من مصر الى بلادها بعد ان تقدم للسلطة ذات الشأن هناك شهادة من وزارة الزراعة تثبت ان هذه الفاكهة سليمة من الآفات الزراعية وكانت تلك السلطة تمنع دخول المانجو الى فلسطين وقبلت ايضاً تسهيل بيع الخضر المصرية هناك في الاوقات الملائمة .

ووافقت اللجنة المصريــــة على تخفيض الرسم المفروض على الصابون الفلسطيني المصنوع بزيت الزيتون النقي ولكن بنسبة قليلة معتدلة تساعد على ترويج الوارد بدون الاضرار بصناعة الصابون في القطر المصري .

سفر البعثة الى فلسطين

سافر حضرات رئيس البعثة التجارية واعضائها عائدين الى القدس وودعهم اعضاء اللجنة المصرية ومساعد السكرتير الشرقي لدار المندوب السامي وغيرهم من اعضاء الغرفة التجارية المصريــــة والانكليزية .

وقد صرح رئيس البعثة لمندوبي الصحف بانــــه هو وزملاءه مغتبطون اشد الاغتباط بما لقوا من حسن الوفادة ورغبة السلطات المصرية الصادقة في تنمية الروابط الاقتصادية والودية بـين مصر وفلسطين وان كان بين مصر وفلسطين تشابه كبير في المنتجات الصناعية والزراعية مما يجعل التبادل ضيقاً وانهم مع ذلك مسرورون بما وصلوا اليه ويرحبون في الخريف القادم بالبعثة المصرية التي ستستأنف بقية المباحثات .

العلائق التجارية بين مصر والدول

تلقت وزارة الخارجية، من المفوضية المصرية برومانيا ان حكومة هذه البلاد قررت تنظيم المعاملة التجارية مع البلاد الاخرى على قاعدة تقييد خروج العملة طبقاً للقواعد التي سارت عليها الحكومة الفرنساوية ابتداء من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٤ وطبقاً للقرار الذي اصدرته هذه الحكومة في يناير سنة ١٩٣٢ وهو يقضي باتباع وسائل المقاصة ومعنى هذا ان لا يجري التعامل الا على قاعدة (خذواعط).

ويمكن ان نقول نقلا عن المصادر الرسمية ان هذه التدابير لا تعطل دفع اثمان المحاصيل المصرية التي تصدر الى رومانيا بعملة

اجنبية . ومع هذا فان الميزان التجاري بين البلدين لا يزال في مصلحة رومانيا . وقد طلبت وزارة المالية الى وزارة الخارجية مفاوضة حكومة هذه البلاد في هذا الشأن او تتخذ المالية المصرية تدابير لحماية مصالحها .

المؤتمر الدولي للتعليم التجاري العالي

ينعقد المؤتمر الدولي للتعليم التجاري العالي في براج إبان شهر سبتمبر المقبل لبحث المبادىء الاساسية لهذا التعليم من الناحيتين العلمية والنظرية ولما كان هذا النوع من التعليم في مصر يمر بدون تطور وتقدم كبيرين فقد انتدبت وزارة المعارف استاذ العلوم المالية بمدرسة التجارة العليا لتمثيل الحكومة المصرية في هذا المؤتمر .

معرض سالونيك

تلقت الحكومة المصرية دعوة للاشتراك في معرض سلانيك الدولي الذي سيقام خلال شهر سبتمبر المقبل . وقد وافقت وزارة المالية على الاشتراك في هذا المعرض . وبهذه المناسبة نذكر ان المعروضات المصرية نالت اعجاباً كبيراً و كانت دعاية طيبة لمصر في معرض العام الماضي .

سوق طرابلس الغرب

عاد مندوبا الحكومة المصرية في سوق طرابلس الغرب الذي اشتركت فيه الحكومة المصرية وشرحا لمدير مصلحة التجارة والصناعة ما لقيته معروضات مصر من الاعجاب وقد بيع اغلب المعروضات . وقد ارسل مدير المعرض العام كتاباً الى سعادة وزير المالية ذكر فيه ان القسم المصري كان احسن الاقسام سواء من حيث التنسيق او المعروضات واثنى فيه ثناء كبيراً على مندوبي الحكومة المصرية .

الصناعات الزراعية

يشتغل قسم الاقتصاد الزراعي بوزارة التجارة والصناعة بعمل تجارب لايجاد صناعات زراعية للمنتجات التي تتخلف عن التصدير وقد وفق القسم المذكور الى عمل شراب مركز من البرتقال يضاف منه مقدار ملعقة صغيرة الى كوب ماء محلى بالسكر فيصير شرابا سائغاً يحوي عناصر البرتقال الطازج وكذلك وفق الى عمل نوع من المسحوق اذا أذيب جزء منه في الماء نتج عنه شراب برتقال جيد .

البترول في وادي الريان

شاهد مفتش المساحة الجيلوجية الانكليزي ومساعده المصري في بعض المناطق بوادي الريان اثاراً تدل على وجود ابار للزيت فابلغ الامر لوزارة المالية . و يؤخذ من المعلومات التي وصلتنا اليها ان قسم المساحة الجيولوجية لا يزال يرى ان المصلحة تقضي باستمرار البحث والكشف على امل العثور على آبار اخرى في جهات هذه المنطقة ولذلك طلبت ادارة هذا القسم الترخيص لها باجراء كشف تمهيدي في المناطق التي وجدت فيها العلامات التي تدل على وجود زيت البترول وقد اقرت وزارة المالية هذا الطلب

توسيع مدرسة الزراعة العليا

لما كان عدد الطلاب في مدرسة الزراعة العليا يزداد في السنوات الاخيرة اضطرت ادارة المدرسة ازاء هذا الضغط الى توسيع نطاق المدرسة وتجهيزها بكثير من الوسائل الحديثة مثل ارقى المدارس في البلاد الغربية . واقتضى ذلك الحصول على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية وانشاء اقسام جديدة فاقترحت وزارة المعارف ان تضع يدها على ٢٠٠ فدان من الاراضي الزراعية المجاورة لها ليتسع الحقل لتمرين الطلاب وهذه الارض من املاك وزارة الاوقاف وينتظر ان تجري المفاوضة بشأن استبدالها بارض اخرى من املاك الحكومة .

ميزانية بلدية الاسكندرية

تعد بلدية الاسكندرية من اكبر البلديات في الشرق الادنى ومن أهمها تنظيما وقد اتسعت اعمالها و كبرت ميزانيتها بحيث اصبحت

في سنة (١٩٣٣ — ٣٤) ٧٨٢،٧٩٠ جنيهاً مصرياً . وفي الجدول الآتي يظهر مقدار الزيادة في الايرادات البلدية منذ سنة ١٩٠٣

	مجموع الايرادات
سنة ١٩٠٣	١٩١،٩٥٠
« ١٩١٣	٣٤١،٠٠٢
« ١٩٢٣/٢٤	٧١٥،٩٢٥
« ١٩٣٣/٣٤	٨٧٢،٧٩٠

اما الاقلام التي تتألف منها واردات الميزانية فهي كما يلي ننشرها بالنسبة الى ارقام ميزانية سنة ١٩٣٣/٣٤ :

	جنيه مصري
١ — ضريبة نصف بالالف على الصادرات والواردات و $\frac{1}{8}$ مليم على كل كيلو من واردات التبغ .	٢٦،٠٠٠
٢ — ضريبة على السيارات وحيوانات النقل	٨٢،٠٠٠
٣ — رسم على شركة الترام	٢،٨٩٠
٤ — رسوم منازل تستوفي من الملاكين بين ٩ و ١٢ بالمئة	٤٣٠،٠٠٠
٥ — رسوم منازل ٢ بالمئة من المستأجرين	٧٥،٠٠٠
٦ — رسوم الذبحية	٣٣،٠٠٠
٧ — رسوم المحاجر	٨،٠٠٠
٨ — رخص متنوعة	٢٢،٠٠٠
٩ — ايرادات متنوعة	٥٢،٥٤٦
١٠ — خصميات تقاعد	٩،٨٤٢
١١ — اجارات املاك البلدية	١٠،٥٠٠
١٢ — من الحكومة لادارة قرض ١٩٠٢	١٠،٠٠٠
١٣ — اشتراك البلدية في ارباح شركة المياه	٣٨،٩٠٠
١٤ — رسوم مشروبات روحية	١٠،٠٠٠
١٥ — ايرادات البورصة الملكية	٦،٢٢٠
١٦ — رسوم كلاب	٧٠٠
١٧ — رسوم ملاهي	٢٥،٠٠٠
١٨ — رسوم تفتيش الاماكن الخطرة	٨،٠٠٠
١٩ — ايرادات اخرى	١،٥٠٠
٢٠ — بيع املاك وفوائد	٢٠،٦٩٢
مجموع الايرادات	٨٧٢،٧٩٠

خطاب حضرة صاحب الدولة

توفيق نسيم باشا

في المأدبة التي اقامتها البعثة الفلسطينية في فندق الكنتننتال بمصر

لقد تلقت الحكومة المصرية بمزيد الارتياح فكرة قدوم وفد تجاري فلسطيني الى مصر كما تلقت قبل ذلك بالارتياح دعوة الحكومة البريطانية لايفاد بعثة تجارية مصرية الى انكلترا .

وهذا ليس دليلا فقط على رغبة مصر الصادقة في تسهيل التبادل التجاري مع الاقطار الصديقة المجاورة وتوسيع نطاق ذلك التبادل ، بل هو ايضاً دليل على اعتقادها ان توسيع نطاق العلاقات التجارية هو اضمن وسيلة لتوثيق صلات المودة بين الشعوب .

انني اعلم ان هذا المبدأ كان موضوع جدل عظيم منذ بضع سنوات و بأن كثيراً من دول العالم القديم والعالم الحديث قد بذلت الجهد لتثبت ان العزلة الاقتصادية هي آخر كلمة في هذا الشأن وانها مفتاح السعادة والرخاء .

ولكننا لم نسمح بان تستهوينا هذه النظرية الجديدة ، وما كان يسعنا الا ان نتخذ بعض الوسائل بقصد ضمان انتاج معقول لزراعتنا ولصناعاتنا الفتية .

وقد علمت بمزيد الارتياح بان المحادثات التي جرت بين مندوبينا ومندوبي فلسطين جرت في جو مشبع بروح المودة والرغبة الصادقة في الوصول الى نتيجة ثابتة تبعث على الارتياح وفي اعطاء التأكيدات بان الحكومة المصرية التي لا تفوتها مصلحة مصر ستدرس اقتراحات مندوبي القطر الصديق المجاور بروح العطف

pgs. 34-35 missing

٤٠،٠٠٠ جريب من النخيل ، والجريب الف نخلة . ولكنها قليلة الآن واذا لم تكافح في مدة قليلة وبوسائل فعالة قاضية ، اصبحت خطرة في المستقبل . والجهود التي بذلت حتى الآن لمكافحتها كانت ضعيفة اذ لا تملك الحكومة غير جهاز واحد للمكافحة وهو لا يفي بالحاجة نظراً لكثرة الاشجار المصابة بها .

وتسعى الآن دائرة الزراعة لجلب اجهزة جديدة للقيام بالمكافحة الفعلية ولتوسيع دائرة مكافحة الحشرات وندب اختصاصي اجنبي للارشاد واجراء الفحص الفني ووضع الخطط الواقية من الحشرات وطرق مكافحتها .

وقد اشارت الصحف منذ عام الى ان مفوضية لندن تسعى في ارسال احد الاختصاصيين بعلم الحشرات لدراسة احوال العراق من هذه الناحية ولكن علمنا ان الحكومة اذ ذاك لم توافق على اعطائه التخصيصات المالية لاقامته في العراق واجرة سفره ومنحه مكافأة لائقة وهكذا خسر العراق كثيراً من جراء ذلك .

وقد كتبت جمعية ملاكي التمور الى الحكومة تحثها على الاسراع بالقيام بالمكافحة فعسى ان توفق الحكومة الى ابادة هذه الجرثومة في مدة قليلة حتى لا يقال ان النخلة تموت في عصر العلم والفن بعد ان عاشت آلاف السنين في عصور الجهل .

تجربة زراعة الشاي

يستهلك العراق كمية كبيرة من الشاي واخذ يعم استعماله الآن عند الاعراب في الجزيرة العربية . وقد فكرت الحكومة بانه ربما كان في الامكان غرس اشجار الشاي في العراق في المناطق التي يقرب مناخها من مناخ سيلان من حيث الرطوبة والحرارة وطلبت دائرة الزراعة من وزارة الخارجية ان تطلب لها بواسطة قنصلية العراق في الهند ارسال بذور وشجيرات الشاي لتجربة زراعته هنا والاهلون مهتمون لنتيجة زرعه ونجاحه كثيراً نظراً لفوائده الجمة المفيدة .

جدول جديد من بزايز الحلة

من الاعمال التي تقوم بها مديرية الري على نهر الفرات فتح جدول جديد من بزايز الحلة على الجانب الايسر من نهر الدغارة لاسقاء الاراضي التي تستقي مياهها الآن من هذا الشط وتوفير المياه المقتضية لها وايصالها الى البدير . وتقدر النفقات لهذا الجدول ب ١٢،٠٠٠ دينار .

النفط المصدر لشهر نيسان

بلغت الكميات المصدرة بواسطة الانابيب لشركة النفط العراقية خلال شهر نيسان ١٩٣٥ (٢٨٣،٦٥٢) طناً من البترول فتكون حصة العراق من النفط المصدر ٥٦٧،٣٠٤ دنانير ذهباً او ما يقرب من ٩٤٥،٥١٠ دنانير ورقاً .

الدليل العراقي

نظراً لحاجة العراق الماسة الى تعريفه لدى الاوساط العالمية الكبرى والممالك المختلفة لترويج بضائعه بالدعاية له بمختلف الطرقات المشرفة فقد عزم محل دنكور للنشر والطبع بعد ان درس الموضوع بجميع نواحيه دراسة دقيقة على اصدار دليل للعراق باللغتين العربية والانكليزية يشترك في تحريره نخبة من ادباء اللغتين تحت اشراف وزارة الداخلية العراقية التي اعتمدت على كفاءة القائمين به من الناحيتين المادية والادبية .

وستكون محتويات الدليل العراقي كمحتويات الادلة العالمية الكبرى اي انه سيجمع بين صفحاته فصولا مسهبة عن تاريخ العراق وجغرافيته واحواله الادارية والعمرانية والتجارية والزراعية والصناعية ومصاريفه وآثاره ونفطه وعن كثير من المشاريع المهمة وجميع عناوين العراق ، وعلى ذلك فسيكون الدليل العراقي اول موسعة من نوعها ترفع رأس العراق عالياً . وقد تفضلت وزارة الداخلية بعد ان رأت عظم فائدة هذا المشروع بالاشتراك الفعلي في وضعه فتوسطت لدى الوزارات والمتصرفيات بان تضع التقارير والاحصائيات الكافية لهذا الدليل كما انها ستقوم بالاشراف على جميع فصوله والعناية به بصورة فعلية . وسوف يوزع الدليل في جميع انحاء العالم بمؤازرة مديري المكاتب الغربية وغرف تجارتها وقناصل الدولة العراقية في الخارج .

وسيصدر الدليل في مجلدين كبيرين مستقلين عن بعضهما احدهما باللغة العربية والاخر بالانكليزية وسيزين كل منهما برسوم وخرائط بديعة ملونة وغير ملونة وسيطبع طبعاً متقناً على ورق صقيل بالقطع الكبير (٢٠ × ٢٨ سم) وقد تزيد صفحات كل من الدليلين على الالف .

وقد بذل الطابع عناية خاصة بترتيب الاعلانات وجعلها لائقة بالدليل وخصص لها صفحات معدودة جعل لها تعريفة خاصة على غرار الاعلانات الادلة الاوربية الكبرى مع مهاودة في الاسعار وتساهل في الدفع

يصدر الدليل في اوائل ١٩٣٦ وتقبل الاعلانات فيه لغاية شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

الادارة : شارع المأمون ٣٢/١١ بغداد

توحيد شركات السيارات

صدر مرسوم ملكي كريم بتوحيد شركات السيارات ننشرها كما يلي :

— ١ —

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود ملك المملكة العربية السعودية .

بعد الاتكال على الله ، ورغبة منا في راحة وفود بيت الله الحرام وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوكلاء المؤرخ في ١٧ المحرم ١٣٥٤ أمرنا بما آت :

١ — توحد شركات السيارات الموجودة الآن وتكون شركة واحدة تقسم الى قسمين :
الاول — الشركات الاهلية تجمع في ادارة عامة واحدة بمدير واحد وتوزع اداراتها على ستة شعب لكل شعبة مدير خاص . والثاني — شركات الحكومة تجمع في ادارة عامة واحدة ورئيس واحد وتوزع اداراتها على قسمين لكل قسم مدير خاص .

٢ — تسمى هذه الشركة الشركة العربية لسير السيارات .

٣ — كل شركة من شركات السيارات وكل فرد يملك سيارات للاجرة يحق له أن يدخل ما عنده من السيارات او الادوات للمساهمة بها في هذه الشركة . ٤ — تثمن السيارات من قبل رؤساء الشركات الموجودين الآن ويجب أن تبقى قيمة التثمين سرية في ظرف مختوم الى أن ينتهي تثمين جميع السيارات ويعلن ويكون قرار هيئة التثمين قطعياً لا يقبل النقض . ٥ — تثمين الادوات بواسطة أربعة مندوبين من هيئة السيارات يضاف اليهم مثلهم من اصحاب الادوات لتثمين الادوات المراد المساهمة بها في هذه الشركة ويكون قرار هذه الهيئة قطعياً لا يقبل النقض . ٦ — تنتدب الحكومة من قبلها مندوباً يحضر التثمين ويوقع عليه ضمن الهيئة . ٧ — يشرط عند تثمين السيارات العائدة لاي شركة انسحاب مديرها عن حضور التثمن وعن الاطلاع عليه .

٨ — ان قيمة السيارات والادوات التي يدخلها اصحابها في هذه الشركة هي الرأسمال الاساسي للشركة يوزع الى اسهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات انكليزية ذهباً . ٩ تترك الحرية لاصحاب السيارات الذين لا يريدون ادخال سياراتهم في هذه الشركة ولكن لا يجوز لهم تسيير سياراتهم في المملكة أو نقل الركاب بالاجرة . ١٠ — تترك الحرية لاصحاب الادوات في ادخالها مساهمة في الشركة أو بيعها على حسابهم لمن يشاؤون وتحصر المحلات الرئيسية التي تبيع الادوات ولا يسمح لاحد بالبيع والشراء في الادوات الا للمحلات التي تستورد من الخارج .

١١ — لاصحاب السيارات الخصوصية الحق في بقاء سياراتهم لاستعمالهم الخاص ولا يسوغ لهم نقل الركاب بالاجرة .

١٢ — في خلال شهر من تاريخه يجب على من يريد ادخال سياراته في هذه الشركة أن يقدمها للهيئة ولا يقبل منه اي طلب بعد مضي هذه المدة . ١٣ — تلغى نقابة السيارات الحالية وفروعها وتحل محلها الادارة الجديدة . ١٤ — الديون المسجلة في النقابة — على الشركات التي تساهم في هذه الشركة أن تقيد في ادارة الشركة الجديدة وتخصم على المساهمين المطلوبة منهم تلك الديون بنسبة عشرة في المائة من ربح اسهمهم . ١٥ — يعطي لكل ادارة من الادارتين نظام تسير عليه في اعمالها وتكون مسؤولة اذا خالفته . ١٦ — يكون مرجع هذه الشركة وزارة المالية ١٧ — على رئيس مجلس الوكلاء انفاذ امرنا هذا .

صدر بقصرنا بمكة في هذا اليوم الثلاثاء الموافق ١١ صفر ١٣٥٤



تسجيل الاسماء التجارية

نشرت الوقائع الفلسطينية ملحقاً للعدد ٥١٤ الصادر في ٢٧ أيار ١٩٣٥ يتضمن قانوناً لتسجيل الاسماء التجارية وهو يقضي بتسجيل:

١) كل محل تجاري له متجر في فلسطين ويتعاطى التجارة باسم تجاري لا يشتمل على الاسماء الحقيقية لجميع الشركاء المؤلفة منهم الشركة والاسماء المعنوية لجميع الشركات المؤلفة منها الشركة مجردة عن اية اضافة خلاف اسمائهم الحقيقية الاولى أو الحروف الاولى منها.

٢) كل فرد له متجر في فلسطين ويتعاطى التجارة باسم تجاري لا يشتمل على لقبه الحقيقي مجرداً عن اية اضافة خلاف اسمه الحقيقي الاول او الاحرف الاولى منه.

٣) كل فرد او محل تجاري له متجر في فلسطين أو أي شريك فيه غير اسمه، قبل نفاذ هذا القانون أو بعده أو أية امرأة غيرت اسمها من جراء زواجها.

ويكون التسجيل بان يقدم كل محل تجاري أو شخص، الى المسجل بياناً خطياً حسب النموذج المقرر بالتفاصيل التالية: (ا) الاسم التجاري (ب) صفة التجارة (ج) مركزها الرئيسي (د) اسم المحل التجاري الحالي واسمه السابق وجنسيته، وان اختلفت هذه فتذكر الجنسية الاصلية ومحل الاقامة الاعتيادي والحرفة التجارية الاخرى، ان كانت، والسن؛ وفي حالة المرأة، حالة شريكها من جهة الزواج؛ واسم المحل التجاري المعنوي والمركز المسجل أو الرئيسي لكل هيئة مسجلة هي شريكة في ذلك المحل.

(ه) اذا أريد تسجيل فرد فيذكر اسمه الحالي، والسابق والجنسية الاصلية اذا اختلفت، ومحل اقامته الاعتيادي والحرفة التجارية الاخرى، ان وجدت، وسنه، وفي حالة المرأة ما يتعلق بزواجها. (و) إذا أريد تسجيل هيئة مسجلة فيذكر اسمها المعنوي ومركزها المسجل أو الرئيسي (ز) وان كان قد شرع في تعاطي التجارة بعد نفاذ هذا القانون فيذكر تاريخ الشروع.

ثم يوقع البيان الشخص أو مدير الهيئة المسجلة وسكرتيرها أو جميع الشركاء ويقدم خلال ١٤ يوما من حين شروع المحل التجاري أو الشخص في تعاطي التجارة.

— ٢ —

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود ملك المملكة العربية السعودية.

بعد الاتكال على الله تعالى، وبعد الاطلاع على نتيجة انتخاب اصحاب الشركات والحاقاً لامرنا الذي اصدرناه بتاريخ اليوم بجعل شركات السيارات شركة واحدة امرنا بما هو آت:

١ — يعين عبد الحي قزاز مديراً عاماً لفرع الشركة الاهلية. ٢ — يعين عبد الله سرور مديراً عاماً لشركة الحكومة ٣ — يعين كل من محمد عطار وعطا الياس ومحمد صالح ابو زناده ودرويش كاتب وصدقة عبد الجبار وحسين فايز مديرين لشعب الشركة الاهلية. ٤ — يعين كل من عوض الصبان وعلي عباس وعبد الله الني والسيد سراج ولي اعضاء اداريين في الشركة الاهلية مع مديري الشعب الستة. ٥ — على رئيس مجلس الوكلاء انفاذ امرنا هذا.

صدر بقصرنا بمكة في هذا اليوم الثلاثاء الموافق ١١ صفر ١٣٥٤.

والقانون ينص على عقوبة كل محل تجاري أو شخص يتخلف بدون عذر مقبول عن تقديم بيان بالتفاصيل المطلوبة ، او بوقوع اي تغيير فيها خلال المدة المعينة ، بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات عن كل يوم استمرت او حصلت فيه المخالفة .

وعلى المسجل ان يسجل لديه كل بيان او تصريح قانوني قدم بمقتضى هذا القانون ، ويرسل شهادة التسجيل الى المحل التجاري او الشخص المسجل بالبريد او يسلمها باليد . ويقتضي ان تعرض الشهادة في محل ظاهر من المركز الرئيسي والا غرم المخالف بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيهاً .

ويحفظ المسجل فهرساً بجميع المحال التجارية والاشخاص المسجلين بمقتضى هذا القانون .

ويعتبر مدير الجمارك والمكوس والتجارة المسجل المقصود في هذا القانون .

زراعة الفواكه

الحمضيات : جاء في تقرير ادارة الزراعة والاحراج عن حالة الزراعة في شهر مايس الماضي ان زراعة الاشجار الحمضية قد قلت في المنطقتين الشمالية والجنوبية من فلسطين . وقد كان ازدهار الاشجار حتى نهاية شهر نيسان مؤذناً بالخير العميم لولا هجوم الحر وهبوب رياح جافة مدة طويلة اسقطت كميات كبيرة من البراعم اكثرها من البرتقال . وقد كان تأثير ذلك على المزارع التي لم تسق مباشرة عقب انتهاء الامطار اكثر منه على التي تركت بدون ري. ومع أن نسبة التلف لا تزال مجهولة فان المقدر للموسم القادم من حاصلات الأثمار الحمضية لا يزيد على ٨ ملايين صندوق في حين ان المخمن كان يزيد على ١٠ ملايين .

الزيتون : وقد تعدى تأثير الحر والجفاف الى اشجار الزيتون التي كانت أزهارها كثيرة جداً فلم تلبث أن جفت وتساقطت وليس يعلم مقدار الخسارة في محصوله في الوقت الحاضر .

الفواكه الاخرى : زرعت مساحات كبيرة في جنوب فلسطين كروما ودوالي . أما الفواكه الاخرى فان زراعتها سائرة بنجاح مرض .

نظام استرداد الرسوم الجمركية

نشر في الملحق الثاني من الوقائع الفلسطينية رقم ٥١٥ المؤرخ في ٣٠ أيار ١٩٣٥ نظام خاص باسترداد الرسوم الجمركية عن البضائع المصنوعة في فلسطين نلخصه فيما يلي :

١— على كل صاحب معمل يصنع بضائع من مواد استوفيت عنها الرسوم الجمركية الجائز استردادها بمقتضى المادة (١٥٨ مكررة) من قانون الجمارك لسنة ١٩٢٩ أن يحفظ حسابا يبين المعلومات التالية: رقم وتاريخ قيد تلك المواد ، والمكان الذي استوردت منه ، واسم السفينة التي حملتها وتاريخ وصولها ، وصنف المواد ، وكميتها، وقيمتها ومقدار الرسوم المدفوعة عنها ، وكمية المواد المستعملة في الصناعة ، ووصف البضائع المصنوعة منها، ومقدار الرسوم الجائز استردادها ، وتاريخ تصدير أو بيع تلك البضائع أو اسم وعنوان الشخص الذي اشتراها .

فاذا لم يكن صانع البضائع هو المستورد للمواد المذكورة ، فعلى المستورد الحقيقي أن يعطي بياناً بالمواد التي قدمها لصاحب المصنع . وكذلك إذا لم يكن الصانع هو المصدر للبضائع فعلى المصدر الحقيقي أن ياخذ بياناً من الصانع بالبضائع التي اشتراها منه .

وعلى الصانع أو المصدر ، قبل رزم البضائع المراد استرداد الرسوم المدفوعة عنها أن يبلغ مدير الجمارك اشعاراً بعزمه على تصديرها قبل ٤٨ ساعة . ويمكن الحصول على نماذج البيانات من أي مركز جمركي بلا مقابل .

أما المادة (١٥٨ مكررة) المذكورة اعلاه فهذه خلاصتها :

« إذا ظهر للجنة التجارة والصناعة الدائمة أن من الضرورة رد الرسوم الجمركية المستوفاة بمقتضى قانون التعريفة الجمركية لسنة ١٩٢٧ عن أي صنف أو نوع من المواد التي استعملت في صنع أي صنف

أو نوع من البضائع المصنوعة في فلسطين والمصدرة منها فيجوز لها أن ترفع توصية إلى المندوب السامي للسماح برد تلك الرسوم ويجوز للمندوب السامي بامر يصدره بعد استشارة المدير أن يوافق على تلك التوصية .

ويقتضي أن يبين في كل توصية كهذه (١) نوع البضائع المصنوعة الواجب السماح برد الرسوم عنها ، ونوع المواد التي ترد الرسوم المدفوعة عنها (٢) معدل كمية المادة المستعملة بالفعل في صنع البضائع (٣) فئة الرسوم الواجب استردادها على أساس الوزن أو القياس (٤) تعيين مدة لرد الرسوم أو اطلاقها .

ويجوز للجنة التجارة والصناعة أن توصي بتعديل أية توصية معمول بها بمقتضى هذه المادة بشرط أن يوافق المندوب السامي على هذا التعديل .

قانون بتأسيس مكتب للاحصاء

سن المندوب السامي بعد استشارة المجلس الاستشاري قانوناً يقضي بانشاء مكتب للاحصاء للقيام بالواجبات الآتية :

١) جميع المعلومات الاحصائية المتعلقة باعمال الاهالي التجارية ، والصناعية ، والاجتماعية ، والاقتصادية واحوالهم العمومية وتنسيقها وتلخيصها ونشرها .

٢) التعاون مع جميع دوائر الحكومة الاخرى على تنسيق ونشر الكشوف الاحصائية المتعلقة بالادارة وفقاً للانظمة .

٣) احصاء النفوس في فلسطين .

٤) يسمى رئيس المكتب مأمور الاحصاءآت .

واهم مواضيع الاحصاء هي : السكان ومساكنهم ، والمهاجرة الى البلاد والنزوح عنها ، والوقائع المهمة ونسبة الامراض ، والمسائل الاجتماعية والتهذيبية ، والواردات والصادرات ، واجارة الاراضي والتصرف فيها وحالة الاراضي وانتاجها ، المنتجات الاولية والثانوية ، اجور العمال واحوالهم وساعات العمل ، والبطالة ، والاضطرابات والخلافات الصناعية ، واسعار الجملة والقطاعي ، والمخزون من البضائع المصنوعة وغير المصنوعة ، والنقليات والمواصلات البرية او البحرية او الجوية ، والصرافة والمالية ، وانتقال الاراضي والرهون المسجلة والمفكوكة وعقود الاجارات المسجلة ، والتأمين ضد الحريق او التأمين البحري والتأمين على الحياة او ضد الطوارئ ، والايرادات والارباح ، والحكومة المحلية ، وغير ذلك .

البعثة التجارية الفلسطينية في مصر

يظهر ان البعثة الفلسطينية التي اوفدتها الحكومة لمصر كانت موفقة في القيام بمهمتها وان كانت المباحثات لم تنته بعد . فقد استطاعت البعثة ان تقنع الحكومة المصرية بعقم الطريقة التي سارت عليها من وضع الحواجز الجمركية على واردات فلسطين ، وتبين لها الفوائد المادية والادبية التي تجنيها مصر من عودة المياه الى مجاريها في العلائق التجارية كما كانت الحال في السابق .

واحسن المندوبون المصريون صنعاً بالموافقة على تسهيل دخول البطيخ الفلسطيني ، والصابون النابلسي المصنوع من الزيت النقي ، وافساح المجال للبرتقال اليافي مدة ولو قصيرة ، للظهور في الاسواق المصرية . وكذا يقال عن حسن استعداد مندوبينا لقبول الحاصلات المصرية كالخضر والبطيخ والشمام والمانجو وغير ذلك في اسواق فلسطين . ونحن نرحب سلفاً بمقدم البعثة المصرية الذي تقرر ان يكون في الخريف القادم لانهاء بحث المواد الاخرى ووضع اتفاقية ثابتة بين القطرين تكون اساساً لمعاملاتهما .

الميزان التجاري بين مصر وفلسطين

وضع قسم الاحصاء بمصلحة التجارة والصناعة في مصر بياناً بالمبادلات التجارية بين مصر وفلسطين في السنوات الاخيرة ليستنير به المتفاوضون المصريون والفلسطينيون في مفاوضتهم .

ويؤخذ من هذا البيان ان واردات مصر من فلسطين كانت بمبلغ ٩٥٣ الف جنيه سنة ١٩٢٨ و بمبلغ ١٠٩٠ الف جنيه سنة ١٩٢٩ ومبلغ ٦٥٠ الف جنيه سنة ١٩٣٠ ثم هبطت في سنة ١٩٣١ الى

٢٧٣ الف جنيه وذلك بسبب الضريبة الجمركية التي فرضت على البطيخ والبرتقال والصابون المستورد من فلسطين وزيادة الانتاج المحلي من هذه الاصناف وفي سنة ١٩٣٢ كانت ١٩٧ الف جنيه وسنة ١٩٣٣ كانت ١٤٩ الف جنيه وفي سنة ١٩٣٤ بلغت ١٣١ الف جنيه .

واهم واردات مصر من فلسطين الحيوانات الحية والجمال والخيول والفواكه واهمها العنب واللوز والبرتقال والبطيخ والصابون ويلاحظ ان الاصناف الثلاثة الاخيرة كانت مصر تستورد منها كميات كبيرة في الماضي ولكنها اصبحت تستورد الآن منها كميات ضئيلة جداً بسبب اتساع الانتاج المحلي والضريبة الجمركية . ومن بين الواردات ايضاً زيت الزيتون والانبذة وغيرها .

وبلغت صادرات مصر الى فلسطين : ٤٢٤ الف جنيه في سنة (١٩٢٨) و ٣٣٤ الف جنيه في سنة (١٩٢٩) و ٣١٨ الف جنيه سنة (١٩٣١) و ٣٥٦ الفاً سنة (١٩٣٢) و ٤٤٤ الف جنيه سنة (١٩٣٣) و ٤٢٠ الف جنيه سنة ١٩٣٤ .

وبلغ مقدار ما اعيد تصديره الى فلسطين وهي الصادرات التي تمر فقط بمصر الى فلسطين وليست مصر منتجة لها ٢٤٢ الف جنيه سنة (١٩٢٨) و ٣٦١ الف جنيه سنة (١٩٢٩) — و ٢٧٨ الف جنيه سنة (١٩٣٠) — و ١٣٦ الف جنيه سنة (١٩٣١) — و ١٩١ الف جنيه سنة (١٩٣٢) — و ١٥٣ الف جنيه سنة (١٩٣٣) و ١٣٦ الف جنيه لسنة ١٩٣٤ .

واهم صادرات مصر الى فلسطين الاسماك الطازجة ومنتجات الالبان من زبد وجبن والبيض والكميات التي تصدر منه في ازدياد فقد كانت ٢١ مليون بيضة في سنة ١٩٣٣ فزادت في سنة ١٩٣٤ الى ٣٧ مليون بيضة .

والبصل والارز المقشور والسكر وصادراته في ازدياد ومنتجات تقطير البترول وجلود طرية ومدبوغة ومطبوعات .

وقد كان الميزان التجاري بين البلدين في صالح فلسطين حتى سنة ١٩٣٠ ثم تحول الى صالح مصر فزادت الصادرات واعادة التصدير على الواردات .

والسبب الاساسي في تحول الميزان التجاري لصالح مصر هو كما قدمنا نشاط الانتاج المحلي لأهم الاصناف التي كانت تستورد من فلسطين فقد كانت جملة واردات مصر من الفاكهة في جميع انحاء العالم ٦٤٣،٧٢٧ جنيهاً في سنة ١٩٣٠ ثم هبطت الى ٣٠٥،٢٥٢ في سنة ١٩٣٤ اي الى ما يقرب من النصف وفي الوقت نفسه كانت المساحة المنزرعة فاكهة ٣٣،٠٤٧ فداناً سنة ١٩٣٠ فزادت سنة ١٩٣٤ الى ٥١،٠٥٣ فدانا وكانت الزيادة على الاخص في الاصناف التي تستورد من فلسطين وهي البرتقال والبطيخ فقد زادت المساحة المنزرعة برتقالا من ١١،٢٧٦ فدانا في سنة ١٩٣٠ الى ٢٢،٠٧١ فدانا في سنة ١٩٣٤ وزادت مساحة زراعة البطيخ من ٣١،٢٤٤ فدانا سنة ١٩٣٠ الى ٤٥،٢٥٦ فدانا سنة ١٩٣٤ .

وكذلك زادت كميات الصابون التي تنتجها المصابن المحلية زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة وكانت مصر تستورد منه بما يقرب من ٢٠٠ الف جنيه من فلسطين فهبطت هذه الكمية للسبب المتقدم الى ٤٥ الف جنيه فقط .

اذن لم تهبط واردات مصر من الفاكهة من فلسطين وحدها بل هبطت ايضاً وارداتها من البلاد الاخرى .

وتبلغ جملة واردات فلسطين من جميع بلاد العالم ٧ ملايين جنيه وتبلغ صادراتها مليونين و ٦٠٠ الف جنيه ومن ذلك يتضح ان الميزان التجاري بين فلسطين واكثر البلاد الاجنبية في صالح تلك البلاد واهم صادراتها من البرتقال حيث تصدر منه بمليون و ٧٠٠ الف جنيه .

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL

Vol. 1 No. 12 **June 15th. 1935**

Published by the Arab Publications Co. Ltd., P.O.B. 268, Jerusalem, Palestine.

Chief Editors : F. S. SABA, B. COM., A.C.R.A., F.R.ECON.S. (Responsible Editor)
ADEL JABRE, *Economist*

Manager : TEWFIC FARAH

TABLE OF CONTENTS

Page